آذار/مارس 2021

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA
Shared Prosperity Dignified Life
NYU CIC CENTER ON INTERNATIONAL COOPERATION

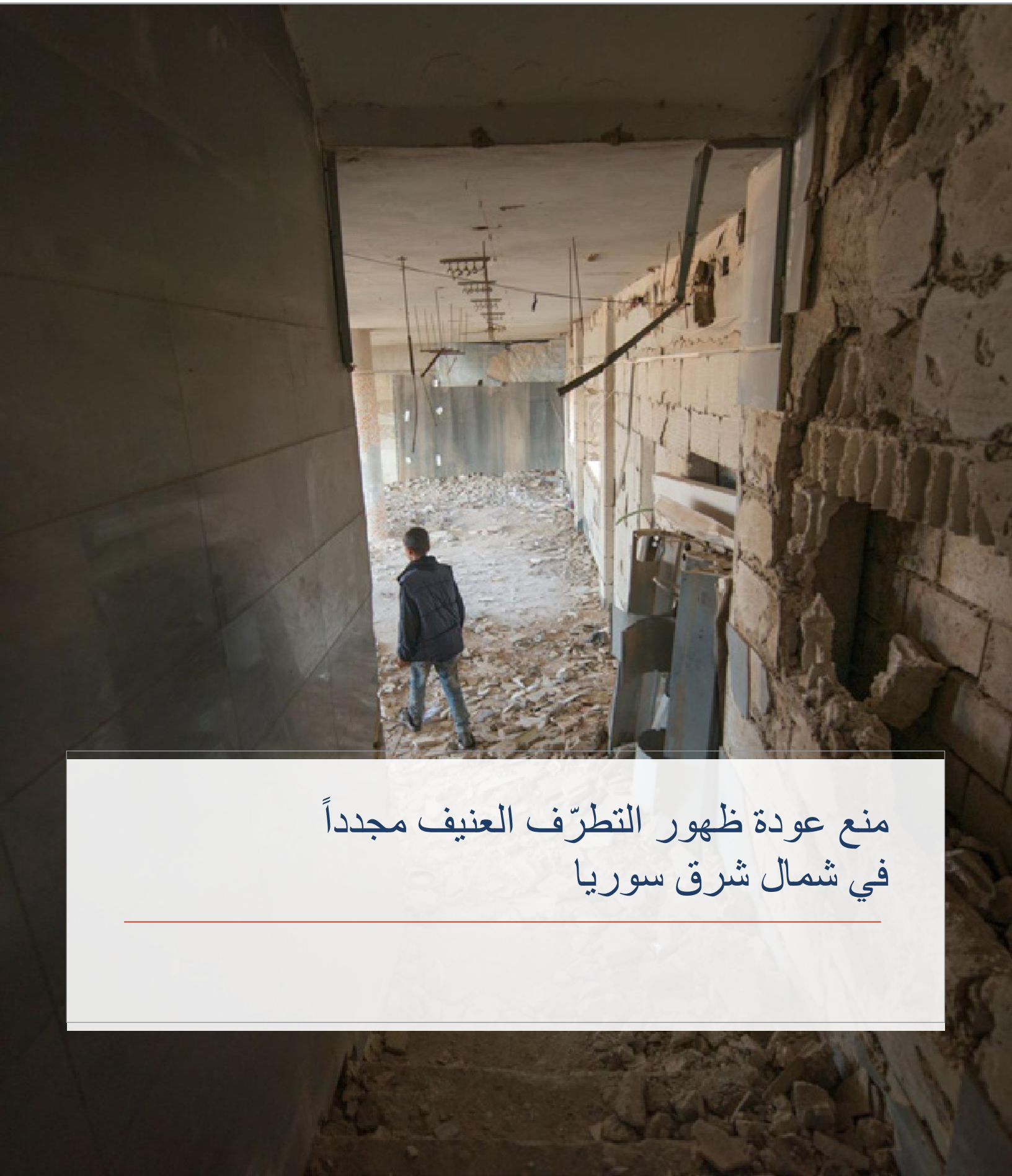

منع عودة ظهور التطرّف العنيف مجدداً في شمال شرق سوريا

نبذة عن مركز التعاون الدولي

مركز التعاون الدولي (*CIC*) هو مركز أبحاث غير هادف للربح يقع مقره في جامعة نيويورك. تتمثل رؤية المركز في تعزيز العمل الفعّال المتعدد الأطراف من أجل درء الأزمات وبناء السلام وتحقيق العدالة والإدماج. كما تنطوي مهمتنا على تعزيز النُهج التعاونية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ومجتمع السياسات الأوسع لتعزيز السلام والعدالة وتحقيق الإدماج.

نبذة عن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا *(NAFS)* عام 2012 ليكون بمثابة منصة شاملة للحوار التقني بين السوريين من جميع الخلفيات، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. ويهدف البرنامج أيضاً إلى إشراكهم في المناقشات حول متطلبات التنمية في مرحلة ما بعد النزاع والمسارات المستقبلية للبلاد، والحيلولة دون الوقوع في فخ النزاع والتغلب عليه، وتعزيز قدرة الهياكل المحلية على الصمود على المديين المتوسط والبعيد.

التصريحات التي تم الإدلاء بها والآراء الواردة في هذا التقرير تخص المؤلفين فقط، ولا تعكس بالضرورة موقف الأمم المتحدة. تم تصميم التقرير وتحريره من قبل المؤلفين وموظفي مركز التعاون الدولي (CIC) بجامعة نيويورك. وسيتم النظر في أي استفسارات من قبل المحررين الذين يتحملون المسؤولية عن دقة النص.

صورة الغلاف: © 2018 الاتحاد الأوروبي
(تصوير: بيتر بيرو) تم الحصول عليها من خلال الرابط التالي: https://www.flickr.com/photos/eu_echo/48858109246/

قائمة المحتويات

1. مقدمة 1
2. السياق 5
3. معلومات أساسية عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام 8
4. الأسباب الجذرية لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شمال شرق سوريا 10
5. تأثير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على شمال شرق سوريا 16
6. الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا 19
7. الهشاشة ومخاطر العنف بعد التوغل التركي في سوريا 23
8. كوفيد-19: التداعيات على شمال شرق سوريا 25
9. النتائج 26
10. التوصيات السياسية القصيرة والمتوسطة المدى من أجل بناء القدرة على الصمود 27

شكر وتقدير

يشكل هذا التقرير ثمرة جهد مشترك بين فريق الحوكمة في برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا (NAFS) التابع للإسكوا ومركز التعاون الدولي (CIC) بجامعة نيويورك. المؤلفان الرئيسيان للتقرير هما ياسمين م. الجمل (باحث رئيسي) وهاني مجلي. ويعرب المؤلفان عن امتنانهما للتوجيهات والمساهمات الكبيرة التي قدمتها آسيا الميهي، مسؤولة شؤون الحوكمة في الإسكوا، في كل مرحلة من مراحل هذا المشروع.

كما نتوجه بالشكر إلى سارة جاروش وأكرم خليفة وسيلين مونييه وجويل شيخ علي وليو هوشبرج لمساهمتهم في البحث ومراجعة المسودات السابقة لهذا التقرير. ونشكر أيضاً زهور جمعة وفرهاد أحمى وهاروت أكديديان لتيسيرهم تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية المدرجة فيه. ونثمن الدعم الكبير الذي قدمته إليزابيث أنجيل وسيمفوني تشاو من مركز التعاون الدولي لإنتاج التقرير، وكذلك الدعم البرنامجي والإداري الذي قدمه الأستاذ عبد الحليم معروف من فريق برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا. فضلاً عن ذلك، كانت الأفكار والاقتراحات التي طرحها العديد من الخبراء خلال الاجتماعين التشاوريين اللذين عقدا في بيروت، بالإضافة إلى المشاورات الافتراضية، بالغة الأهمية بالنسبة للمؤلفين، وصبّت في جهودهما في إعداد هذا التقرير. ولذلك يتوجه المؤلفان بالشكر الخالص والامتنان لكل من ساهم بهذا التعاون.

تعكس الحقائق وتحليل الموقف الواردة في التقرير الفترة الزمنية التي تم خلالها إجراء البحث. لا يمكن إدراج بعض التطورات التي حدثت في بعض الحالات؛ ويقر المؤلفون بهذه القيود ويتحملون المسؤولية عن أي أخطاء واردة فيها.

والمؤلفان ممتنان أيضاً للنساء والرجال السوريين الشجعان الذين كرسوا وقتهم للإجابة على أسئلتنا ومشاركتنا تجاربهم، على الرغم مما شهدوه من ألم ومعاناة لا يمكن تصورهما جراء النزاع في سوريا. إذ تغمرنا مشاعر التواضع أمام تضحياتهم.

وأخيراً، يعرب فريقا العمل في كل من مركز التعاون الدولي وبرنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا عن امتنانهم للدعم السخي الذي قدمته جمهورية ألمانيا الفيدرالية ووزارتا الخارجية الهولندية والنرويجية لهذا التقرير.

نبذة عن المؤلفين

ياسمين الجمل هي محللة سياسية وكاتبة ومتحدثة في شؤون السياسة الخارجية للولايات المتحدة والشرق الأوسط والإسلاموفوبيا وأزمة اللاجئين السوريين وغيرها من القضايا. في الفترة بين عامي 2015 و2020، عملت ياسمين باحثة في برنامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، حيث ركزت بشكل رئيسي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والنزاع السوري. وبين عامي 2008 و2013، شغلت منصب مستشار شؤون الشرق الأوسط في البنتاغون، حيث عملت مع أربعة وزراء دفاع وتناولت قضايا ذات صلة بالعراق وسوريا والربيع العربي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من القضايا، كما شغلت منصب القائم بأعمال رئيس الموظفين لنائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط. أما بين عامي 2013 و2015، فعملت ياسمين مساعدة خاصة لثلاثة وكلاء متتاليين لوزارة الدفاع لشؤون السياسيات. ولدت ياسمين في نيويورك وترعرعت في مصر، وقد دفعتها التجارب التي مرت بها في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لقضاء حياتها المهنية في تطوير نهج أمريكي أقل عسكرة في الشرق الأوسط، بدءً بعملها كموظفة حكومية أمريكية ثم ككاتبة ومحللة وخبيرة تمت استضافتها من قبل العديد من وسائل الإعلام مثل الواشنطن بوست، يو إس إيه توداي، ذي أتلانتيك، تايم ماغازين، سي إن إن، الجزيرة، قناة الحرة، صحيفة لوريان لو جور، صوت الأزهر، والمصري اليوم، من بين مؤسسات إعلامية دولية عديدة.

هاني مجلي هو أحد كبار الباحثين في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، ويُركّز على التطرّف العنيف وحقوق الإنسان وسيادة القانون. انضم مجلي إلى مركز التعاون الدولي بعد أن شغل منصب رئيس فرع آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، وفي وقت سابق منصب نائب رئيس مكتب البرامج في المركز الدولي للعدالة الانتقالية. يحمل مجلي في جعبته ما يقرب من أربعين عاماً من الخبرة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وحل النزاعات. وتشمل المنظمات الأخرى التي عمل تحت مظلتها مؤسسة فورد ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. كما أشرف مجلي على العديد من البرامج القطرية وسافر بشكل مكثف إلى الكثير من المناطق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا/المحيط الهادئ، بما في ذلك رحلات ترأس خلالها بعثات تحقيق في مجال حقوق الإنسان وأجرى مناقشات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول والحكومات. ويعد مجلي واحداً من الخبراء الذين يتم السعي كثيراً لاستضافتهم للتعليق على قضايا حقوق الإنسان والتطورات السياسية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يرجى ذكر المصدر على النحو التالي: ياسمين م. الجمل وهاني مجلي، "منع عودة ظهور التطرّف العنيف مجدداً في شمال شرق سوريا" (نيويورك: مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك والأمم المتحدة - الإسكوا، 2021).

1. مقدمة

الأهداف والأهمية

بعد مرور أكثر من عام على طرد آخر فلول مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق والشام (داعش) من مخبئهم الأخير في الباغوز في سوريا، لا تزال منطقة الشّمال الشّرقي تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن. وقد أدى تجدد النزاع في شمال شرق سوريا بسبب عملية نبع السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتداعيتها المتمثلة في عمليات نزوح واسعة النطاق، وعودة جماعات المعارضة المسلّحة غير التابعة للدول، وخفض الوجود العسكري الأمريكي ومعظم المنظمات الدولية غير الحكومية وما رافق ذلك من تقليص لتمويلها وبرامجها، والتوترات بين الهيئات الحاكمة[1] التي يقودها الكُرد والمجتمعات العربية، إلى رسم صورة مقلقة لمستقبل الشّمال الشّرقي وسكانه. كما أن استمرار إمكانية عقد مفاوضات بين الإدارة الكردية والحكومة السورية ينطوي على تداعيات تنذر بخطر مماثل، بدءاً من ارتكاب الحكومة أعمالاً انتقامية بحق المعارضين السابقين وصولاً إلى سيطرتها من جديد على معتقلي داعش. وستكون المسألة الأخيرة مثيرة للقلق بشكل خاص في حال أطلقت الحكومة السورية سراح المعتقلين، كما فعلت في الأيام الأولى من النزاع بهدف إثارة الاضطرابات، إذ ستترتب على ذلك مرة أخرى تداعيات عديدة على الدول المجاورة، من تدفق المقاتلين والأسلحة إلى تجدد موجات اللاجئين إلى أراضيها.

في الوقت نفسه، لا تزال العديد من الجهات الفاعلة التابعة للدولة، التي لها مصلحة أصيلة في مستقبل سوريا، إما تحتفظ بوجود عسكري لها في الشّمال الشّرقي أو تقدم الدعم المالي واللوجستي للوكلاء. وفي خضم تفاقم انعدام الأمن وتجدد النزاع، تكافح المجتمعات في جميع أنحاء الشّمال الشّرقي لتأمين العمل؛ ويُضطر الأطفال بصفة عامة إلى التخلي عن التعليم[2] الملائم؛ وتحقق مشاريع البنية التحتية تقدماً بوتيرة شديدة البطء؛ في الوقت الذي لا تزال فيه الخدمات العامة، كالمياه والكهرباء، شحيحة في العديد من المناطق. وفي كانون الثاني/يناير 2020، تسبب إغلاق معبر اليعربية الحدودي بين العراق وسوريا في عرقلة نقل المساعدات التي تشتد الحاجة إليها إلى الشّمال الشّرقي. وكان لهذا الإجراء تأثير مُنهك بشكل خاص بعد وصول جائحة كوفيد-19 إلى سوريا،[3] التي ضاعفت الحاجة إلى الحصول على الإمدادات الطبية العاجلة.[4]

وخلاصة القول أن جميع العوامل التي سمحت في السابق بظهور الجماعات المسلّحة المتطرفة واستيلاء ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في نهاية المطاف على المنطقة، لا تزال دون معالجة، وفي بعض الحالات، أصبحت أكثر انتشاراً من ذي قبل، مما يطرح الأسئلة التالية: ما هي نقاط الضعف السائدة التي تُسهم في التهديد المتمثل في استعادة داعش والجماعات المتطرفة الأخرى لموطئ قدم لها في الشّمال الشّرقي؟ هل تصبح العودة إلى العنف المعيار الافتراضي عند السعي لإحداث تغيير أو إضفاء تحسُّن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية لمنع تجدد العنف أو التطرّف العنيف في شمال شرق سوريا؟ هذه هي الأسئلة التي تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عليها.

تنطوي هذه الورقة البحثية على ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول، نلقي نظرة تاريخية على الشّمال الشّرقي ونبحث في أسباب استهداف داعش لهذه المنطقة كي تصبح قاعدة لما يسمونها "خلافتهم". وفي الجزء الثاني، نبحث في مرحلة "ما بعد داعش" في منطقة الشّمال الشّرقي ونسلط الضوء على نقاط الضعف – الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية – القائمة حالياً على أرض الواقع والتي قد تؤدي إلى التطرّف العنيف أو عودة ظهور داعش مجدداً. أما في الجزء الأخير، فنطرح عدة توصيات رئيسية متعلقة بالسياسات ونقدم مقترحات للجهات الفاعلة المحلية والدولية التي تسعى إلى منع عودة ظهور التطرّف العنيف في الشّمال الشّرقي.

ويأتي نشر هذه الورقة البحثية في وقت تشهد فيه منطقة الشّمال الشّرقي منعطفاً حاسماً، حيث يواصل داعش الاستفادة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وقد بدأ في إعادة إثبات وجوده في كل من سوريا والعراق، مستغلاً البيئة الأمنية الهشة في كلا البلدين.[5] وسيقوّض الفشل في معالجة القضايا الأساسية التي أدت إلى ظهور التطرّف العنيف ديمومة الهزيمة التي تم إلحاقها بداعش والجماعات المتطرفة الأخرى ويؤدي إلى استمرار معاناة سكان شمال شرق سوريا.

المنهجية

جمع العينات والبيانات

تستند النتائج والتوصيات الواردة في هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أشهر من البحث الميداني والمقابلات[6] في المدن التالية: اسطنبول، غازي عنتاب، أورفا (تركيا)؛ بيروت (لبنان)؛ منبج، الرقة، دير الزور، كوباني (سوريا)؛ واشنطن العاصمة ونيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد جمع التقرير بين أساليب جمع البيانات النوعية والكمية بهدف تدقيق ومقارنة النتائج قدر الإمكان في ظل ظروف صعبة جراء العنف ومحدودية الوصول إلى المشاركين داخل سوريا. وفي المجمل، أجرى الفريق ما يقرب من 21 مقابلة فردية متعمقة مع ممارسين وناشطين وباحثين في الشأن السوري، وقد استكملت هذه المقابلات الأبحاث المكتبية النادرة حول ديناميات النزاع السريعة التغير في الشّمال الشّرقي.[7]

على مدار فترة البحث، اعتمد فريقنا أيضاً على مناقشات مجموعات التركيز (focus group discussions) لصقل تصميم الدراسة، ووضع البحث في سياقه نسبياً، والتحقق من النتائج من خلال الحوار بين أصحاب المصلحة والخبراء التقنيين. وقد عقدنا ورشتي عمل استشاريتين في بيروت وأربع ورش عمل افتراضية.[8] وخلال إحدى ورش العمل الأولية في بيروت مع أصحاب المصلحة السوريين وخبراء غير سوريين، قدمنا هدف المشروع والتمسنا رؤىً ووجهاتِ نظر وخبرات مقارنة من المنطقة العربية وخارجها بهدف إثراء بحثنا. وخلال ورشة العمل الثانية في بيروت، عرض الفريق منهجيتنا والنتائج الأولية التي توصلنا إليها. وعلى مدار يومين، قدم المشاركون (مرة أخرى، من السوريين وغير السوريين) ملاحظاتهم، ووضّحوا الثغرات، وأضافوا رؤاهم الخاصة إلى أسئلة البحث. وأخيراً، خلال ورش العمل الافتراضية الثالثة مع الممارسين وصانعي السياسات، قدمنا توصياتنا السياسية وطلبنا من المشاركين تقديم تعليقاتهم وملاحظاتهم. وقد أُتيحت الفرصة للمشاركين في ورش العمل لمراجعة مسودة هذه الورقة البحثية قبل النشر وتم دمج تعليقاتهم وملاحظاتهم في المسوّدة النهائية.

ومن الناحية الكمية، يشتمل البحث على نتائج استبيان شامل يُخفي هوية المُشاركين فيه ويتكون من 31 سؤالاً محدداً مغلقاً و55 سؤالاً شبه منظّم سمح بتقديم إجابات مفتوحة أكثر. وتم تحليل الاستبيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبلغ الحجم الكلي للعينة مئة فرد. وتم اختيار المشاركين بشكل يتعمّد تغطية الخصائص المكانية والديموغرافية المهمّة التي تمثّل السكان بوجه عام، كما هو مُوضّح في الجدول (1) أدناه. ونظراً للتحديات الأمنية المرتبطة بعملية نبع السلام، فضلاً عن التكاليف والقيود الزمنية، لم يتيسر أخذ العينات العشوائية. وقد اعتمد الفريق على وسطاء موثوق بهم في المدن المتضررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تم تدريبهم على إجراء الدراسات الاستقصائية وتوجيههم للوصول بشكل هادف إلى مجموعة واسعة التنوع من الأشخاص (من حيث العمر والجنس ومستوى الدخل والفئة الاجتماعية، وما إلى ذلك) لاستطلاع آرائهم وضمان الحصول على عينة تمثيلية قدر الإمكان.

ونظراً لطبيعة الاختيار العمدي للعينات، يعتبر جمع البيانات عرضة لهامش خطأ، إذ يمكن للمسّاحين أن يواجهوا قيوداً تتعلق بالأشخاص الذين يمكنهم الوصول إليهم خلال فترة جمع البيانات. وعلى هذا النحو، فإننا نعترف بنقص تمثيل السكان السوريين في هذه الدراسة. ونظراً للقيود الخاصة بحجم العينة المتاحة لدينا، لا ينبغي النظر إلى نتائج الدراسة الاستقصائية الواردة هنا على أنها قابلة للتعميم على نطاق واسع لتصورات السكّان بشكل عام. بل يتمثّل الغرض منها في أن تكون بمثابة أداة تشخيصية لإلقاء الضوء على الديناميات المهمّة التي يجب أن يتصدى لها صانعو السياسات لمنع تجدد العنف في الشّمال الشّرقي. وتهدف النتائج التي توصلنا إليها إلى تمهيد الطريق للدراسات المستقبلية لإجراء تحليل منهجي من خلال دراسات استقصائية وبيانات نوعية أوسع نطاقاً.

الجدول 1: إحصاءات عن خصائص المجيبين

العامل المتغير	التكرار	النسبة
	الموطن الأصلي	
الرقة	27	27.0
دير الزور	44	44.0
الحسكة	6	6.0
منبج (حلب)	12	12.0
القامشلي	7	7.0
القحطانية	4	4.0
المجموع	100	100.0
	الأصل العرقي	
مسلم سني عربي	81	81.0
مسلم سني كردي	14	14.0
مسيحي أرمني	5	5.0
المجموع	100	100.0
	العمر	
لا إجابة	3	3.0
16-25	26	26.0
26-35	42	42.0
36-55	20	20.0
56<	9	9.0
المجموع	100	100.0

ملخص الحجج والنتائج الرئيسية

سلطت الأبحاث والمقابلات التي أجريناها الضوء على العديد من العوامل التي ساهمت في خلق بيئة أصبح فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلّحة والمتطرفة الأخرى قادرة على الازدهار، وينبغي على صانعي السياسات إيلاء انتباه بالغ لها عند تلبية الاحتياجات في شمال شرق سوريا. وتشمل هذه العوامل:

- سياسات الدولة التقييدية التي لم تسمح للمواطنين السوريين في الشّمال الشّرقي بأن يعيشوا حياة تتسم بالكرامة والحرية؛
- سياسات الحكومة السورية الطويلة الأمد التي أدت إلى عدم المساواة وانخفاض مستوى المعيشة – مقارنة بأجزاء أخرى من سوريا – على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية في المنطقة؛
- عدم وجود مساحة عامة تُتيح التجمع السلمي أو المشاركة أو النقاش؛
- رد الحكومة السورية العسكري على الاحتجاجات (السلمية في البداية)، الذي مهد الطريق لصعود جماعات المعارضة المسلّحة وللنزاع الداخلي العنيف الذي نجح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الاستفادة منه؛
- تكتيكات فرّق تسد المصممة لبث الشقاق بين المجتمعات في الشّمال الشّرقي، التي كانت تتعايش معاً بشكل سلمي حتى عام 2011؛
- الامتداد الطبيعي للمجتمعات والروابط القبلية بين شمال شرق سوريا والعراق، مما أتاح سهولة الحركة وتدفق الأفكار والأسلحة والأفراد، وفي نهاية المطاف سمح بامتداد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نفسه كمجموعة، عبر الحدود (وقد تفاقم ذلك بسبب الآثار اللاحقة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من فوضى عمّت أرجاء البلاد)؛

- فراغ أمني واسع في الشّمال الشّرقي جراء قرار الحكومة السورية الانسحاب من هذه المنطقة[9] مع تصاعد الاحتجاجات، من أجل تركيز جهودها الرئيسية على الجنوب والمدن المركزية الرئيسية، مثل دمشق وحلب؛
- افتقار المعارضة المسلّحة إلى وحدة الهدف والقدرة على الحكم بعد سيطرتها على أجزاء من الشّمال الشّرقي؛[10]
- الهيكل التنظيمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وموارده ونجاحه (الأولي) الملحوظ في الحفاظ على النظام وتقديم الخدمات، كالمياه والكهرباء.[11]

أسرة تنتظر الحصول على الوقود بالقرب من دوار النعيم. مدينة الرقة، سوريا. 2021. الصورة: محمد عثمان

2. السياق

كان شمال شرق سوريا، الذي بلغ عدد سكانه قبل النزاع حوالي ثلاثة ملايين شخص،[12] موطناً لمجموعة متنوعة من الأعراق والأديان واللغات والمجتمعات. ويُعد الكُرد والعرب (ومعظمهم من المسلمين السنّة) أكبر طائفتين في المنطقة، وقد تعايشوا جنباً إلى جنب مع مجتمعات أصغر من الآشوريين والتركمان والأرمن والشركس في ثلاث محافظات هي: الرقّة والحسكة ودير الزور. وتُعد هذه المنطقة قبلية إلى حد كبير، حيث تشكّل القبائل نحو 90 بالمئة من السكان في دير الزور والحسكة والرقة.[13] ويتضح تنوع المنطقة[14] ليس فقط من تعدد المجتمعات ولكن أيضاً داخل المجموعة الأكبر، المسلمون السنّة العرب، حيث تضم قبائل محافظة اجتماعياً وعلمانيين وملحدين وصوفيين وأشخاصاً أكثر محافظة من الناحية الدينية يؤمنون بفرض الشريعة الإسلامية.[15] وتاريخياً، كانت المنطقة معقلَ الصوفية،[16] لا سيما الطريقة النقشبندية، وهي أيديولوجية تبغضها أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتلعنها.

وقبل فترة طويلة من وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في عام 1963[17]، تبنّت الحكومات المتعاقبة مبادرات "التعريب" في جميع أنحاء البلاد[18]، التي شهدت الأقليات الدينية والعرقية غير العربية من خلالها إعادة تسمية قراها ومدنها بأسماء عربية[19] وتعرض بعضها الآخر للتهجير القسري. وقد أثرت حملة التعريب هذه – التي بلغت ذروتها في عهد حزب البعث خلال الفترة من عام 1963 إلى عام 1970[20] – بشدة على الكُرد السوريين بشكل خاص في جميع أنحاء البلاد. واستمر حزب البعث في هذه الجهود من خلال خطة أطلق عليها اسم "مشروع الحزام العربي" لبناء "حزام عربي" بعرض 350 كيلومتراً على طول الحدود السورية التركية.

وفي عام 1970، تولى وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد السلطة في آخر سلسلة من الانقلابات التي هزت البلاد منذ استقلالها.[21] وتحت حكم الأسد (وهو نفسه علويّ)، أصبحت الأقلية العلويّة في سوريا عموماً هي المهيمنة والمستفيدة من نظام المحسوبية الذي اتبعته الحكومة على حساب الأغلبية السنيّة، وبدرجة أقل، على حساب الأقليات الأخرى.[22] وملأ الأسد حكومته وجيشه بالموالين العلويين، الأمر الذي عزز بدوره تمسّكهم بالنظام وأطلق العنان للهجة طائفية في جميع أنحاء البلاد. وخُيّبت بالتالي آمال فئات واسعة من السكان الذين رأوا أنفسهم مهمشين بشكل غير عادل بسبب انتماءاتهم الطائفية. وقد أضرت هذه السياسات بشكل خاص شمال شرق سوريا، وهي منطقة ذات أغلبية سنيّة.

وبعد ثلاث سنوات من توليه الرئاسة، بدأ الأسد في تنفيذ مشروع الحزام العربي، مما أجبر آلاف الكُرد على مغادرة ديارهم وصب ذلك في مصلحة الأسر العربية. وفي صميم هذه الخطة بُذلت جهود لفصل الكُرد الذين يعيشون في سوريا عن أولئك المقيمين في العراق وتركيا، وبالتالي وقف أي محاولات لإقامة دولة كردية تجمع السّكان الذين يعيشون في تلك الدول الثلاث. وتم في وقت لاحق تغيير اسم المشروع رسمياً إلى "خطة إنشاء مزارع نموذجية تابعة للدولة في منطقة الجزيرة".[23] وقد أدت هذه السياسات إلى تفاقم عزلة السّكان الكُرد الذين يعيشون في الشّمال الشّرقي.

وظلت المنطقة تعاني من التهميش والإهمال باستمرار مقارنة بمعايير التنمية المطبّقة في مناطق أخرى من البلاد. وفي عام 2003، وصل الفقر المدقع في الشّمال الشّرقي إلى أكثر من أربعة أضعاف مثيله في المنطقة الساحلية[24]. وكشف تقرير تقييم الفقر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005 أن منطقة الشّمال الشّرقي تعاني من حالة فقر هي الأكثر انتشاراً وعمقاً وشدة في البلاد[25].

وعندما تسلّم الرئيس بشار الأسد السلطة بعد وفاة والده، وعد بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية من شأنها تحويل مسار نموذج التنمية في البلاد[26] من اقتصاد اشتراكي تقوده الدولة إلى اقتصاد "السوق الاجتماعي". وتضمنت خطة الأسد إجراءات لتشجيع الاستثمار الخارجي، وتعزيز التجارة الحرة، وتحقيق التنمية الإقليمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.[27] إلّا أنّه لم يتحقق سوى القليل من هذه الوعود بطريقة تؤدي إلى تحسن كبير في حياة السوريين العاديين في الشّمال الشّرقي. وتركز النمو الاقتصادي في أيدي النخبة السورية، وتحديداً العلويين وعائلات سنية مختارة.[28] وظل اهتمام الدولة أكثر تركيزاً على المراكز الحضرية الكبيرة، وأقل تركيزاً على الشّمال الشّرقي.

كما أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[29] في عام 2005 إلى أنّ "توزيع الفقر يُعد أكثر وضوحاً على الصعيد الإقليمي، إذ يعيش 58.1 بالمئة من الفقراء في سوريا [...] في منطقة واحدة، هي الشّمال الشّرقي، التي تضم 44.8 بالمئة من إجمالي السكان. [...] كما يبدو جلياً أن هذه المنطقة تسجّل أعلى مستوىً من عدم المساواة بالنسبة للفقراء، إذ تضم أعلى مؤشرات الفقر وشدته". ويعتبر ذلك أمراً فظيعاً بشكل خاص بالنظر إلى الموارد الطبيعية المتوفرة في الشّمال الشّرقي، بما في ذلك

الأراضي الزراعية ومنشآت الري والثروة الحيوانية والثروة السمكية وحقول النفط في الحسكة ودير الزور.[30] [31] [32] بالإضافة إلى ذلك، في مطلع القرن، وبعد وصول بشار الأسد إلى السلطة، انطلقت عملية لتأسيس "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي وعد بتحقيق مكاسب اجتماعية من خلال زيادة خصخصة النشاط الاقتصادي. وقد أتاح ذلك الفرص للنخب لتكديس الثروات وتوسيع قاعدتهم الاجتماعية والاقتصادية. لكن "في حين أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تميّز جزئياً بزيادة تراكم الثروة من قبل الفاعلين الاقتصاديين الجدد (والقدامى)، فقد عُرف أيضاً بالآثار الاجتماعية السلبية [...] مثل انخفاض مستويات المعيشة، وزيادة البطالة وهشاشة العمالة، وركود الأجور، وما شابه ذلك".[33] وإلى جانب نقاط الضعف الكامنة في نظام بشار الأسد الذي ورثه عن سلفه، فإن استراتيجية الإصلاح التي اتبعها زرعت بذور نزاع تفجر بعد عدّة عقود.

أدت الفجوة بين التوقعات المبكرة بتنفيذ إصلاحات وعدم وجود تغيير ذي مغزى إلى زيادة الإحساس بالظلم في الشّمال الشّرقي في عام 2010، بعد مرور عقد كامل على بداية حكم الأسد. "خلال نشأتنا في تسعينيات القرن الماضي في تلك المنطقة، وعلى الرغم من وصف الدولة السورية لقريتنا بأنها حضرية من الناحية الإدارية، لم يكن لدينا مركز شرطة واحد. وفي المنطقة الواقعة بين البوكمال وهجين بأكملها، كان هناك مركز شرطة واحد فقط. وكان وجود الحكومة السورية في تلك المناطق ضعيفاً وسطحياً [...] ولم تكن العلاقات بين السكان والدولة في تلك المناطق تتسم بالقُرب. وإذا وقع حادث مروري أدى إلى إصابة شخص ما أو مقتله، فغالباً ما كان السكان المحليون يتعاملون معه بأنفسهم، وكان الاعتماد على الدولة هو الملاذ الأخير".[34] وأصبح الوقود باهظ الثمن، وأضحى قطاع الزراعة أقل فعالية[35]، وبدأ الناس ينتقلون إلى المدن بحثاً عن الفرص. كما واجهت [المنطقة] تحديات تفوق قدرة الحكومة السورية على إصلاحها، فركزت على المراكز الحضرية بدلاً منها، وكانت من بين المناطق الأكثر تضرراً من هذه السياسة الحسكة (أكثر من غيرها) والرقّة ودير الزور".[36]

وفي هذا السياق – الذي ينطوي على سخط ونقص في التنمية وافتقار عام للقدرة على عيش حياة كريمة – وصل النزاع السوري إلى شمال شرق سوريا. وما بدأ على هيئة احتجاجات سلمية تطالب بإصلاحات اقتصادية في جنوب البلاد في شباط/فبراير 2011 سرعان ما تحول إلى أعمال عنف عندما اختارت الحكومة السورية اللّجوء إلى استجابة اتسمت بالعنف الشديد. وفي آذار/مارس، اعتقلت الشرطة السورية عدة أطفال في مدينة درعا الواقعة جنوب البلاد لأنهم كتبوا شعارات مناهضة للحكومة على أحد الجدران.[37] وفي نيسان/أبريل، اعتُقل حمزة الخطيب البالغ من العمر 13 عاماً في درعا أيضاً أثناء إحدى المظاهرات وتعرض للتعذيب والقتل على أيدي قوات الدولة السورية. وأُعيدت جثته المشوهة إلى والديه بعد عدة أيام.[38] وقد تسببت المعاملة الوحشية التي تعرض لها حمزة ووفاته بصدمات في جميع أنحاء البلاد وحفّزت على تنظيم المزيد من المظاهرات طوال شهر أيار/مايو، وأصبح اسمه بمثابة صيحة استنفار لحشد المحتجين في مختلف أرجاء البلاد.[39] وعلى مدار الأشهر العديدة التالية، ظهر نمط مدمّر انطوى على خروج المحتجين إلى الشوارع وقيام الدولة بالرد عليهم بعنف متزايد،[40] ما أسفر عن سقوط العديد من القتلى وتحفيز جولة أخرى من الاحتجاجات رداً على ذلك. واستمر تصاعد هذه الحلقة المفرغة طوال الفترة المتبقية من عام 2011 وحتى عام 2012، مع تزايد فقدان الدولة للسيطرة على أجزاء واسعة من البلاد.

في حزيران/يونيو، رفضت المعارضة دعوة الرئيس الأسد لإجراء حوار وطني، بينما واصل هو إلقاء اللوم على مؤامرات خارجية لتأجيج الاحتجاجات. ومع اتساع الانقسام بين الحكومة والمحتجين، أعلنت مجموعة من المنشقين عن الجيش السوري في تموز/يوليو عن تشكيل الجيش السوري الحر،[41] في إشارة إلى بدء مرحلة جديدة أكثر خطورة من النزاع، وتمهيد الطريق لتشكيل جماعات المعارضة المسلّحة في وقت لاحق. وفي استعراض دبلوماسي للقوة، أصدر قادة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بيانات تدعو فيها الرئيس الأسد إلى التنحي،[42] كما حدث مع حكام تونس ومصر، ثم اليمن في نهاية المطاف.

وبدأت الأموال والأسلحة تتدفق إلى سوريا من مجموعة متنوعة من المصادر لدعم مختلف أطياف المعارضة المسلحة، بما في ذلك من الحكومات الأجنبية وأسواق الأسلحة غير المشروعة والمخزونات الوطنية السورية وما تم الاستيلاء عليه في مناطق القتال.[43] وأصبح الأفراد الأثرياء في دول الخليج مصدراً متزايداً للتمويل،[44] وبحلول آب/أغسطس 2011، أشارت تقديرات مسؤولي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد السوريين الذين قُتلوا على أيدي الدولة إلى أكثر من 2,200 شخص في غضون خمسة أشهر فقط، وصوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لفتح تحقيق في جرائم محتملة ضد الإنسانية. وفي أيلول/سبتمبر، وعقب مؤتمر عقده ناشطون في المعارضة السورية واستمر عدة أيام في اسطنبول، تم اختيار 140 شخصاً لتشكيل المجلس الوطني السوري بهدف تمثيل المعارضة. كما شهد أيلول/سبتمبر نشوب أول معركة واسعة النطاق بين الحكومة والمعارضة المسلّحة في مدينة الرستن.[45] وعلى مدار الأشهر العديدة التالية، خرج النزاع عن نطاق السيطرة ليصبح نزاعاً داخلياً مسلحاً كامل الأركان بين الدولة والعديد من فصائل المعارضة المسلحة.

وسرعان ما أدى القتال إلى انهيار الأمن في جميع أنحاء البلاد، ما خلق فرصة تمكنت الجماعات المتطرفة من استغلالها لصالحها[46] ومهّدت الطريق لصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا وسيطرتها في نهاية المطاف على مدينة الرقّة التي تقع في شمال شرق البلاد. وحفّز إنشاء ما يسمى بـ "الخلافة" التي تمركزت في الرقّة على إنشاء التحالف الدولي

المتعدد الجنسيات ضد داعش.[47] وقد هزم التحالف، الذي عمل مع شركائه المحليين على الأرض، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكُرد،[48] داعش عسكرياً في نهاية المطاف، واستعاد السيطرة على الرقّة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وسلّم حكم منطقة الشّمال الشّرقي إلى المكون المدني في قوات سوريا الديمقراطية، المعروف باسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وحتى الآن، أي بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات على اندلاع الاحتجاجات الأولى، أسفر النزاع السوري عن مقتل أكثر من نصف مليون مواطن سوري ونزوح أكثر من 12 مليون آخرين (داخلياً وخارجياً).[49]

3. معلومات أساسية عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

لا تعود قصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تاريخ سوريا الطويل والمعقّد مع التنظيمات الإسلامية، بل إلى تاريخ العراق مع الاحتلال الأمريكي. بدأت جذور داعش مع جهادي أردني يُدعى أبو مصعب الزرقاوي، كان قد تدرب مع الفدائيين (وهم مقاتلون مسلحون، كان أكثرهم ينحدر من أصول عربية) في أفغانستان في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ثم أصبح فيما بعد قائداً لتنظيم القاعدة في العراق.[50] وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 والإطاحة بصدام حسين، أطلق الزرقاوي حركة راديكالية في جميع أرجاء العراق تهدف إلى مقاومة الاحتلال الأمريكي وشن هجمات عليه والتحريض على نشوب حرب طائفية بين السنّة والشيعة. وسرعان ما أصبح الزرقاوي شخصية مرهوبة في جميع أنحاء العراق، ويعود ذلك إلى حد بعيد إلى استخدام تنظيم القاعدة في العراق المتطور والمنسق للهجمات الإرهابية ضد أهداف بارزة، مثل السفارة الأردنية ومقر الأمم المتحدة في بغداد.

وكان الزرقاوي يهدف إلى إثبات أن العراق منطقة محظورة على منظمات بناء السلام والدبلوماسية الدولية، رافضاً أي وجود ونفوذ أجنبي منذ البداية. كما اعتبر العراق المكان الذي يمكن أن تنبثق منه جذور "الخلافة". إلا أن الزرقاوي قُتل في وقت لاحق[51] أثناء غارة جوية أمريكية استهدفته عام 2006 خلال حضوره اجتماعاً في منزل آمن. وأعلن خليفته، أبو أيوب المصري (المعروف أيضاً باسم أبو حمزة المهاجر)، إنشاء دولة العراق الإسلامية ونصّب أبو عمر البغدادي زعيماً عليها. وقُتل الأخيران أيضاً[52] أثناء غارة جوية أمريكية في عام 2010، وبعدها تولى أبو بكر البغدادي دفة دولة العراق الإسلامية.

وفي عام 2006، تحالفت القوات الأمريكية مع العشائر السنيّة، بمن فيهم المتمردون السابقون الذين بدلوا ولاءاتهم، في شراكة عُرفت فيما بعد باسم "الصحوة السنيّة" أو الصحوة. وبحلول عام 2009، نجحت القوة العسكرية المشتركة الساحقة المشكلة من الولايات المتحدة الأمريكية والجيش العراقي في إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وشل حركته.[53] مع ذلك، استمر جمره متقداً بين السنّة الغاضبين الذين ظلوا يشعرون بالاستياء مما اعتبروه هيمنة سياسية مغتصبة من قبل الشيعة والمحتلين الأمريكيين. وعلى مدار السنوات الخمس التالية، حافظت دولة العراق الإسلامية على وجود في الظل اتسم بالوحشية واتخذ هيئة حملة اغتيالات ضد السنّة المرتبطين بالصحوة.

والجدير بالذكر أن تنظيم القاعدة في العراق، ودولة العراق الإسلامية فيما بعد، حافظا لفترة طويلة على علاقة تنافسية وفي بعض الأحيان عدائية بكل ما للكلمة من معنى مع قيادة تنظيم القاعدة. وقد حذّر أعضاء رفيعو المستوى، بمن فيهم الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، الزرقاوي، الذي اعتبروه متهوراً خلال سنوات الاحتلال، من اللّجوء إلى أساليب وحشية للغاية، خشية أن تؤدي أساليبه المفرطة في الحماس إلى تعريض الدعم الشعبي الذي تقدمه الطائفة السنيّة للخطر. وكانت الرؤى المتباينة حول التكتيكات بين المنظمة الأم وفرع الزرقاوي تنذر بوقوع انفصال مستقبلي بين الطرفين، كما أسهمت في شعور دولة العراق الإسلامية بالاستقلال كجهة فاعلة راديكالية ليست بحاجة إلى إشراف دولي.

أما عبر الحدود، فكانت جبهة النصرة، وهي مجموعة أسسها عملاء سريّون أرسلهم البغدادي في عام 2011، تخوض معركة متصاعدة تهدف إلى السيطرة على أراض مستقلة في خضم النزاع السوري المتنامي. وفي عام 2011، أرسل البغدادي مقاتلي دولة العراق الإسلامية عبر الحدود إلى سوريا لاستغلال الفراغ الأمني المتزايد الناتج عن ردود فعل حكومة الأسد تجاه حركة الاحتجاج المتنامية في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن تطوّر حالة المعارضة. ومع انهيار الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق مرة أخرى في عام 2013، لا سيما في الشّمال، اتخذت دولة العراق الإسلامية خطوة سياسية غير متوقعة عندما أعلنت سيطرتها على كل من العراق وسوريا، معلنة أن جبهة النصرة كانت مجرد امتداد لدولة العراق الإسلامية ويجب أن تندرج تحت إمرتها لإنشاء منظمة أكبر. غير أن زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني رفض هذه الحجة وأفصح علانية لأول مرة عن ولائه لتنظيم القاعدة.[54]

ومع تنامي هيبة دولة العراق الإسلامية وقوتها على جانبي الحدود، اجتذبت مجندين سوريين وعراقيين، مما دفع البغدادي إلى إعادة تسمية التنظيم، فأطلق عليه اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق وسوريا في نيسان/أبريل 2013، ثم تم تبسيطه ليسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام

في 29 حزيران/يونيو 2014.[55] وفي وقت سابق، قررت القيادة الدولية لتنظيم القاعدة (في مطلع عام 2014) أنه لم يعد بمقدورها تحمل عدوانية البغدادي وعصيانه المزعوم، واختارت نفيه رسمياً من شبكة تنظيم القاعدة العالمية.

في العراق، توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بسرعة كبيرة، إذ تراجع الجيش العراقي سريعاً وتمكنت قوات التنظيم من السيطرة على مدينة الموصل في شمال العراق، من خلال عملية استيلاء شاملة وسريعة. وفي تعزيز كبير لقدرات التنظيم، استولت على أسلحة ثقيلة ودبابات كانت قد قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وتم نقل بعض هذه الأسلحة في نهاية المطاف عبر الحدود إلى النزاع السوري ولعبت دوراً في تحويل الدفة لمصلحة داعش في الشّمال الشّرقي. وشكّل استيلاء داعش في العراق والشام في النهاية على شمال شرق سوريا، في ذروته في عامي 2014 و2015، جزءاً من منطقة مستقلة تقع عبر الحدود الوطنية وتحتل مساحة أكبر من مساحة المملكة المتحدة. وفي داخل حدودها، عاش سبعة ملايين نسمة خاضعين للضرائب، وتمت السيطرة على حقول النفط ومصافي التكرير، ومخازن الحبوب، وطرق التهريب، ومجموعة هائلة من الأسلحة، ورؤوس أموال تُقدر بمئات الملايين من الدولارات.[56]

حي المرور في مدينة الرقة، سوريا. 2021. الصورة: محمد عثمان

4. الأسباب الجذرية لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شمال شرق سوريا

لماذا استهدف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شمال شرق سوريا؟

تتجذر الأسباب التي جعلت تنظيم الدولة الإسلامية يركز على الشّمال الشّرقي كقاعدة مناسبة لـ "الخلافة" التي أعلنها التنظيم ذاتياً في مزيج من الاعتبارات الرمزية والاجتماعية والمالية والأيديولوجية والعملية. فبمجرد أن استقرت الجماعة في شمال شرق البلاد، دشنت حملة نفوذ لتجنيد مقاتلين في صفوفها، إلى جانب تبني استراتيجية ذات شقين لتحفيز السكان المحليين وإجبارهم على الخضوع للحياة في ظل "الخلافة".

وكان توسع داعش من العراق إلى شمال شرق سوريا متعمداً ومحسوباً. فقد كانت هذه المنطقة تضم عدداً من الأصول المحددة التي ساعدت داعش وحفزته على عبور الحدود العراقية السورية السهلة الاختراق وإنشاء عاصمته بحكم الأمر الواقع في الرقّة.[57] وقد استفاد التنظيم بشكل خاص من ثلاث خصائص فريدة يتمتع بها الشّمال الشّرقي:

1. يتضح من دعاية داعش أن شمال شرق سوريا يحمل أهمية خاصة في أيديولوجية التنظيم.[58] فعلى سبيل المثال، تضم هذه المنطقة بلدة دابق السورية الصغيرة، وهي مجتمع عادي ومتواضع يقع بالقرب من الحدود التركية، لكن الأحاديث الإسلامية تنبأت بأن البلدة ستصبح موقع معركة وشيكة بين الكفار والمؤمنين في نهاية العالم، وعندها سيدمر المؤمنون الحقيقيون بالله قوى الشر.[59] وفي عام 796، تم اختيار الرقّة أيضاً من قبل الخليفة آنذاك هارون الرشيد كمقر خلافته، وظلت الرقّة عاصمة الخلافة العباسية،[60] التي امتدت من شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى، لمدة ثلاثة عشر عاماً. وقد لا يكون هذا هو الدافع الوحيد لترسيخ الرقّة كعاصمة الأمر الواقع لداعش، لكنه بالتأكيد يمثل إشارة إلى الصورة التي يرسمها التنظيم لنفسه كحارس على الإسلام "الصحيح". وقد روّج داعش للأهمية الدينية لهذه المنطقة في دعايته، ووصل إلى حد تسمية مجلته الأساسية على اسم بلدة دابق، فضلاً عن إبرازها في مواقعهم على الإنترنت.

2. شكّل شمال شرق سوريا أيضاً منطقة اقتصادية رئيسية منتجة للغذاء بالنسبة لداعش.[61] وفي أوج قوته، احتفظ التنظيم بحافظة تمويل ضخمة تضمنت مجموعة واسعة من المصادر المالية والأصول. وفي حين أن داعش حصل على قدر كبير من التمويل من العراق ومن الخارج، إلا أنه تمكّن أيضاً من جني ثروة هائلة من الموارد الطبيعية المتوفرة في شمال شرق سوريا، بما فيها المصادر الجغرافية للثروة مثل النفط والأراضي الزراعية. كما ظهرت الأصول على هيئة موارد بشرية، بما في ذلك الحلفاء القبليون، والمقاتلون المنشقون عن جماعات معارضة مسلّحة أخرى، مثل جبهة النصرة والجيش السوري الحر، والمقاتلون الأجانب الذين تدفقوا على سوريا من جميع أنحاء العالم.[62] ومن بين أكبر خمسة مصادر لرأس المال، تلقى داعش "عائدات غير مشروعة من احتلال الأراضي، مثل نهب البنوك والابتزاز والسيطرة على حقول النفط ومصافي التكرير، وسرقة الأصول الاقتصادية، وفرض الضرائب غير المشروعة على البضائع والأموال التي تمر عبر الأراضي التي ينشط فيها تنظيم الدولة الإسلامية".[63]

3. سمحت السيطرة على الشّمال الشّرقي لداعش بالتحرك من دون عوائق عبر دولتين: العراق وسوريا. وأرسل ذلك رسالة مدوّية إلى جميع أنحاء العالم مفادها أن داعش يعمل على بناء الدولة وأن دولته قائمة على أساس الدين، ولا تقيدها حدود إمبريالية. وقد كان من السهل الوصول إلى هذه المنطقة من العراق، كما أن طرق التهريب القديمة والروابط القبلية عبر الحدود سهّلت على الجماعة التحرك عبر الحدود.[64] أما من الناحية اللوجستية، فقد كان نقل الأسلحة الثقيلة والمقاتلين من العراق عبر الحدود إلى الشّمال الشّرقي أمراً قابلاً للتطبيق تماماً، وكانت الروابط الطويلة الأمد بين القبائل على جانبي الحدود مفيدة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتعزيز العلاقات وتوفير ممر آمن للمقاتلين الذين كانوا يتنقلون بين العراق وسوريا.

لماذا توسّع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شمال شرق سوريا؟

الموروثات الاستبدادية

وفقاً للمشاركين في الدراسة الاستقصائية، استند استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على السلطة إلى عدة عوامل في شمال شرق سوريا، لم يكن أي منها مصيرياً أكثر من استجابة الحكومة السورية القاسية لحركة الاحتجاج في عام 2011، التي مهدت الطريق للفوضى التي أعقبت ذلك والتي تمكن داعش والجماعات المتطرفة الأخرى من استغلالها لصالحهم. فقد ثبت أن التاريخ الاستبدادي للحكومة السورية، وكذلك انقسام المعارضة السياسية والمسلّحة، والفوضى التي تسبب بها النزاع، وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كانت حاسمة في نهاية المطاف في إثبات قدرة داعش على تقديم نفسه كنظام حكم بديل[65] بعد استيلائه بالقوة على الرقّة.[66] وفي ذلك الوقت، كان لدى السوريين الذين يسعون للاحتجاج على الحكومة السورية أو القتال ضدها عدد من المجموعات التي يمكنهم أن يبايعوها، بدءاً من الجيش السوري الحر وانتهاءً بالمعارضة المدنية العلمانية أو الجماعات الدينية المتطرفة، مثل جبهة النصرة. وفي حين لا يبدو أن نزعة كبيرة تجاه تبني المعتقدات الراديكالية والعنف الطائفي قد سبقت وصول داعش إلى الأراضي السورية، إلا أن الموروثات التاريخية المتمثلة في القمع الذي مارسته الدولة وظروف عدم الاستقرار التي أدت إلى خلق فراغ أمني أثناء توغل التنظيم في الشّمال الشّرقي قد أسهمت جميعها في نجاح الجماعة المروّع وغير المسبوق. كما حفزت الرغبة القوية في محاربة الحكومة السورية بأي وسيلة ممكنة، إلى جانب الانهيار الاجتماعي والاقتصادي وظروف الفوضى، الكثيرين على تبديل ولاءاتهم والانضمام إلى داعش، الذي بدوره تفاخر بتوفير شبكة أمان قوية لأعضائه وبسمعته كتنظيم يتسم بالضراوة والجسارة.[67] مدعوماً بهذين العاملين المحفزين، توسع داعش بسرعة ونجح في السيطرة على جزء كبير من شمال شرق سوريا، الذي حكمه فيما بعد من خلال تكتيكات بث الذعر وارتكاب الأعمال الوحشية حتى لقي هزيمته الإقليمية الأخيرة على يد القوات المدعومة من التحالف في الباغوز عام 2019.[68]

أدى الشعور الطويل الأمد بالافتقار إلى الكرامة بشكل عام، الذي عبّر عنه الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع وأُجريت معهم مقابلات، إلى تفاقم مشاعر الغضب والصدمة التي شعر بها الناس تجاه استجابة الحكومة السورية – كما حدث عندما أُعيد جثمان حمزة الخطيب البالغ من العمر 13 عاماً إلى والدته، بعد تعرضه للحرق والتقطيع عقب اعتقاله خلال إحدى الاحتجاجات.[69] وعلى سبيل المثال، طرح الاستطلاع على المشاركين سؤالاً عما إذا كانوا قد شعروا بالإهانة في ظل حكم الحكومة السورية (ما قبل داعش) فأجاب 38 بالمئة منهم بـ "نعم". بالإضافة إلى الافتقار إلى الكرامة، اشتكى المشاركون في الاستطلاع وفي ورش العمل من عدم وجود مساحة للمشاركة في الحياة المدنية؛ وعند سؤالهم عن الأمور التي تقيد حريتهم السياسية، ذكر 67 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع (خاصة من الرقّة) الخوف من الحكومة السورية وانتقامها. ومن المرجح أن يكون هذا الإحباط العام، الممتزج بما اعتبره المشاركون استخداماً مفرطاً للقوة من قبل الحكومة السورية، قد مهّد الطريق للجيش السوري الحر وجماعات المعارضة المسلّحة الأخرى، ثم داعش فيما بعد، للاستفادة من الفرصة والحصول على موطئ قدم في المنطقة.

الحرمان النسبي والإقصاء

يُعد التاريخ الطويل من الإهمال المتعمد والقمع النشط في الشّمال الشّرقي من جانب الحكام المقيمين في دمشق من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح داعش في المنطقة. وتُظهر نتائج الدراسة الاستقصائية التي توصلنا إليها أن 37 بالمئة من المجيبين لم يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم تحت حكم الحكومة السورية قبل عام 2011، وأن 76 بالمئة من المجيبين الذين ينتمون إلى فئة الدخل المنخفض رسموا صورة سلبية للغاية عن الحكومة السورية. وتمتد موروثات العنف إلى فترة طويلة تسبق رئاسة بشار الأسد، وتعود إلى عهد والده حافظ الأسد، وتشمل عشرات الآلاف من الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإخفاء القسري والإعدامات خارج نطاق القضاء، والاحتجاز المطوّل بعد إجراء محاكمات صورية.[70]

وبالإضافة إلى جعل آلاف الكُرد عديمي جنسية من خلال مبادرات "التعريب" المختلفة على مر السنين، قامت الحكومة السورية أيضاً بقمع الحقوق اللغوية والثقافية والسياسية الكردية من خلال سياسات التعليم التمييزية (مثل حظر تعليم اللغة الكردية) واعتقال القادة السياسيين الكُرد البارزين (أعرب 57 بالمئة من الكُرد المشاركين في استطلاعنا عن تصور سلبي تجاه الحكومة السورية). حاول الكُرد القيام باحتجاجات مدنية في عام 2004 بعد إطلاق النار الدامي من قبل قوات الأمن السورية أثناء مباراة كرة قدم، لكن الاحتجاجات فشلت في تعزيز التغيير وتسببت بدلاً من ذلك في قمع متزايد عمّ جميع أنحاء شمال شرق البلاد.[71] وكان قمع الكُرد السوريين قد بدأ في وقت مبكر سبق عام 2004 بكثير، لكن الحقبة الممتدة من 2004 إلى 2011 شهدت بعض أشد حملات القمع وأكثرها صرامة في المنطقة، التي ساهمت بشكل كبير في تأجيج السخط الواسع النطاق الذي عبّر عنه الكُرد في بداية الانتفاضات في عام 2011. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من الكُرد انضموا إلى داعش في نهاية المطاف، إلا أن قمعهم، من بين أسباب أخرى، كان يحتم بقاء الشّمال الشّرقي معقلاً للمشاعر المعادية للحكومة السورية على المدى الطويل، وضاعف المظالم التي عانت منها المنطقة على أيدي حكومة الأسد.

رغبة في الانتقام

لا شك أن العنف والصدمات التي تم التعرُّض لها على أيدي الحكومة السورية أو غيرها من الأطراف المسلَّحة في النزاع شكّلت حوافز قوية شجعت على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، بهدف الانتقام المسلّح لمقتل الأحباء.[72] ووفقاً لبحث نشرته منظمة بناء السلام "إنترناشونال أليرت" في عام 2016، فإن انهيار الهياكل الاجتماعية "العادية" جراء النزاع "يؤدي إلى الرغبة في أن يصبح المرء جزءاً من نوع ما من المجموعات الاجتماعية المتماسكة والهادفة"، وأنه "في غياب بدائل غير عنيفة لتلبية هذه الاحتياجات، توفر تلك الجماعات المتطرفة العنيفة إحدى أكثر الطرق وضوحاً للانتقام للمظالم الشخصية وتحقيق الرغبات السياسية والاجتماعية".[73] ويتماشى هذا مع الموضوعات التي ظهرت مراراً وتكراراً في بحثنا. فقد وصفها أحد سكان دير الزور بأنها قفزة انتهازية للانضمام إلى أي مجموعة يمكن أن توفر وسيلة للانتقام لأحد الأحباء، أو ببساطة إلحاق الأذى بحكومة فعلت الشيء نفسه للعديد من السوريين. هذه الرغبة في الانتقام، وكذلك الإحساس بالكرامة والفاعلية الذي ينبع من كون المرء جزءاً من مجموعة أو ميليشيا، يعني أن الجماعة المعارضة المسلّحة التي تمتلك أحدث الأسلحة والتدريب والموارد سيتوفر لديها في كثير من الأحيان الفرصة الأفضل لإغراء الراغبين في التحوّل إلى مقاتلين من أجل الانضمام إلى صفوفها. لقد أدركنا من خلال البحث الذي قمنا به أن داعش قد استغل هذه المسألة استغلالاً كاملاً.

إضفاء الطائفية على الخطاب العام

بالإضافة إلى رد الحكومة السورية العنيف على الاحتجاجات، بدأت أيضاً ببث سرديات طائفية في الخطاب العام لزرع الانقسام داخل المجتمعات السكانية في الشّمال الشّرقي، وهي ممارسة واصلها (بل صعّدها) تنظيم الدولة الإسلامية.[74] وقد حدث ذلك في سياق سياسة حكومية طويلة الأمد تعود إلى عهد حافظ الأسد، وتتمثل في إنشاء شبكات المحسوبيات والمصالح القائمة على أساس الطائفة والمنطقة والعرق والقبيلة،[75] مما يسّر التمييز المنهجي وحدَّ من إمكانية الحصول على فرص العمل إذا لم ينتسب المرء إلى المجموعة "الصحيحة" (أي العلويين أو السنّة من الموالين للحكومة).

وقبل عام 2011، كان شمال شرق سوريا يتألف من مزيج من المجتمعات والطوائف والأعراق، من بينها التركمان والأرمن والكُرد والمسيحيون والمسلمون، الذين، وفقاً للمقابلات التي أجريناها، كانوا يتعايشون بشكل سلمي إلى حد كبير. وأشار أكثر من شخص أُجريت معهم مقابلات إلى أن طبيعة الناس في المنطقة ليست طائفية، وأنهم بسطاء ومعتادون على التعايش مع الأقليات (الكُرد، والتركمان، والسنّة، والمسيحيون جميعهم يعيشون معاً). وقد وصف أحد سكان تل أبيض الذين أُجريت معهم مقابلات مجتمعه بأنه منغمس في الصوفية والقبلية (مقابل الطبيعة الجهادية والتكفيرية لداعش والجماعات المماثلة التي استقرت في نهاية المطاف داخل دير الزور). كما تحدث عن سياسات الدولة قبل نهاية القرن الماضي التي عززت الانقسامات داخل المجتمع، وهذا وصف تدعمه المؤلفات الموجودة التي تشير إلى استغلال الحكومة السورية الطائفية "كآلية للسلطة واستراتيجية للبقاء".[76] وأدى هذا بدوره إلى خلق انقسامات في مختلف قطاعات المجتمع استفادت منها في النهاية مجموعات المعارضة المسلّحة المختلفة وتنظيم الدولة الإسلامية.

وسلط أحد سكان تل أبيض الضوء على أنه حتى في المناطق التي كانت الإسلاموية واضحة فيها، فقد تأثرت في الغالب بفكر الإخوان المسلمين وليس بالجماعات الجهادية التكفيرية التي رأيناها لاحقاً في سوريا في ذروة النزاع. وأشار إلى أن الرقّة، التي أصبحت في نهاية المطاف عاصمة لما يسمى بـ "الخلافة"، كانت تضم مطاعماً تقدم المشروبات الكحولية، فضلاً عن تمتعها بـ "هوية جماعية" قديمة العهد تضع الرقّاويين فوق طائفة أو دين معين. وأفاد أيضاً بأن هذا التعايش هدد سياسات الحكومة السورية القائمة على مبدأ "فرّق تسد" ضد شعب توحده هوية وطنية وتمثله معارضة تهتف "الشعب السوري واحد". أدت تصرفات الحكومة السورية وخطابها منذ بداية النزاع ثم في مراحل النزاع اللاحقة إلى تقويض روح هذا الشعار. فعلى سبيل المثال، أدى استخدام الوحدات التي تتألف في الغالب من العلويين لارتكاب أعمال إرهابية عشوائية ضد غير العلويين، أو إطلاق سراح مئات الجهاديين السنّة المتشددين من السجون،[77] إلى تقويض القيادة العلمانية وتأجيج العنف بين المحتجين.

تصور فاعلية حوكمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وثروته

على الرغم من أن المستوى والجودة الفعليين لحوكمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتأثيره على أولئك الذين يعيشون تحت حكمه هو موضوع يخضع لجدل واسع، لكن من الواضح أنه قبل استهداف التنظيم من قِبل التحالف العالمي لمكافحة داعش، كان يعمل كدولة فرضها الأمر الواقع واستفاد بعض "مواطنيها" على الأقل من مستوى الخدمات ونوعيتها وكانوا راضين عنها.[78] [79] بالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب سنوات طويلة من العيش في ظل حكم الحكومة السورية الفاسد والقمعي، وما تلاه من اقتتال داخلي وفساد بين جماعات المعارضة المسلّحة التي يتألف منها الجيش السوري الحر، كان هناك تصور بين بعض الأشخاص الذين يعيشون تحت حكم داعش بأن التنظيم كان أقل فساداً وأكثر تقوى من أولئك الذين كانوا يتولون الحكم في السابق.[80] باختصار، على الأقل في البداية، قدّم حكم داعش خدمات أفضل وراحة مؤقتة من الفوضى وانعدام الأمن العام الذي كان السكّان يعانون منه.

الشكل 1: الحياة تحت حكم داعش: هل تعتقد ان الدولة كانت تقدم مستويات ملائمة من الخدمات (كالمياه والكهرباء وما إلى ذلك)

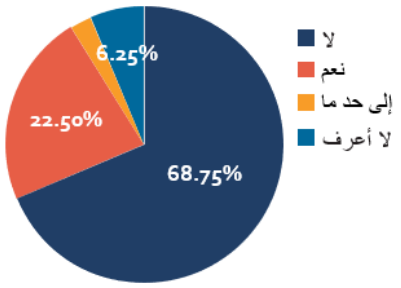

الشكل 1: الرضا عن الخدمات تحت حكم داعش

الشكل 2: الحياة في فترة ما بعد حكم داعش: هل تعتقد أن الدولة كانت تقدم مستويات ملائمة من الخدمات (كالمياه والكهرباء وما إلى ذلك)

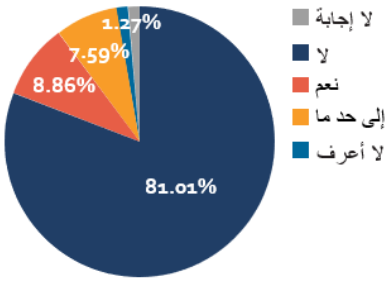

الشكل 2: الرضا عن الخدمات في فترة ما بعد حكم داعش

سلّط العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات الضوء على فشل الجيش السوري الحر في توفير هيكل قوي وواضح وسلسلة قيادة موحّدة كأحد أسباب انشقاق الرجال عن الجيش السوري الحر والانضمام إلى داعش. وأشار البعض، على الأقل في البداية، إلى أن توفير الخدمات من قبل داعش وهيكله المتصور قد وفر "الخيار الأقل سوءاً" في خضم "الفوضى" ("الفوضى" كلمة استخدمها العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات). ووصف أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، وهو من دير الزور، كيف خاب أمل رجال المنطقة بسرعة بسبب الاقتتال الداخلي في صفوف الجيش السوري الحر وفشله في تحقيق وعوده بالمناصب والنفوذ، ولذلك انشقوا عنه وانضموا إلى داعش. وأحد الأمثلة على ذلك رجل سوري كان جزءاً من قيادة الجيش السوري الحر، ثم غيّر ولاءه لاحقاً وانضم إلى داعش للحصول على مكاسب شخصية والتمتع بنفوذ أكبر.[81] وهناك عامل إضافي يتمثل في مقتل إخوته في دير الزور على يد جبهة النصرة، ولذلك وجد قضية مشتركة تجمعه بداعش، الذي كان يعتبر جبهة النصرة عدواً لدوداً له. باختصار، لعبت الانتهازية دوراً كبيراً في أسباب انشقاق الناس عن الجيش السوري الحر وانضمامهم إلى داعش. كما أشار أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، إلى أنّ "حقيقة أن الناس كانوا يغيرون ولاءاتهم تعني أن الأمر لم يكن يتعلق بالأيديولوجية". ويعكس ذلك نتائج الاستطلاع الذي أجريناه، إذ لم يتم ذكر "أيديولوجية داعش" بشكل ملحوظ كأحد مصادر قوة التنظيم أو كدافع للانضمام إلى صفوفه. بل في الواقع، أفاد 70 بالمئة من المستطلعين أنهم امتنعوا عن الانضمام إلى داعش لأنهم لم يقتنعوا بأيديولوجيته، ووصف 64 بالمئة منهم تصرفات داعش بأنها أكاذيب أو خالية من الأمل.

كما أثبت داعش مهارته الملحوظة في استخدام ثروته لجذب الأعضاء ودعم مقاتليه، وهو ما ضمن على الأرجح عدم استعداد غالبية أعضائه للانشقاق عنه خوفاً من فقدان شبكة الأمان المالي التي حصلوا عليها من خلال عضويتهم في التنظيم. وبالفعل، كشفت نتائج الاستطلاع أنه من إجمالي الردود بـ "نعم"، يعتقد نحو 42 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أن الشباب والقصّر غير المصحوبين بذويهم والمتسربين من المدارس كانوا هدفاً سهلاً لداعش، يليهم الفقراء (16 بالمئة) والعاطلون عن العمل (15 بالمئة). وقد أثبتت القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي قدمتها الجماعات المتطرفة مثل داعش للأفراد أنها شديدة الأهمية في التجنيد، وبمعنى أوسع، حولت الثروة النسبية للجماعات المتطرفة الهيكل الأوسع للنزاع السوري إلى مسار أكثر راديكالية.[82]

الانضباط وإدراك الغايات

كان الهيكل النظامي والغاية والتنظيم من الموضوعات المتكررة بين الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات حول وجهات النظر بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بدا داعش كجماعة منضبطة ومنظمة ذات تطلعات كبيرة ورؤية وخطة لتحقيقها. وبعد النجاحات التي حققوها في العراق، كان يُنظر إليهم على أنهم أيضاً منتصرون. وقبل عدة أشهر من إعلان زعيم داعش المتوفى أبو بكر البغدادي "الخلافة"، كان أعضاء التنظيم يتحركون بحرية داخل شمال شرق سوريا لتجنيد أعضاء جدد والإنذار بقيام "الخلافة" – وهو أمر لم يطمح إليه قط تنظيم القاعدة أو المنظمات المتطرفة المنافسة كهدف ملموس "لهذا" العالم. وبعد سقوط الموصل في أيدي داعش في عام 2014، توجه مقاتلو التنظيم المبتهجين بانتصارهم عبر الحدود إلى سوريا على متن مركبات كانت قد قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حاملين أسلحة ثقيلة. وقال أحد المشاركين من دير الزور: "رأيناهم يحملون أسلحة [أمريكية الصنع] لم نشاهدها من قبل". وفي حين أصبحت رؤية وتصور مقاتلي داعش الذين يحملون هذا النوع من العتاد أمراً طبيعياً الآن بعد سنوات من التغطية الإعلامية، من المهم أن نتذكر كيف كان هذا الأمر غير مسبوق في ذلك الوقت، ومدى الصدمة الناتجة عن استسلام العراقيين لسيطرة داعش بهذه السرعة، على الرغم من التدريب الذي تلقوه على مدار عدة سنوات على أيدي القوات الأمريكية.

وقد أفرز النزاع شعوراً عاماً بالفوضى وعدم اليقين بين المجتمعات. وعلى هذا النحو، تمكن داعش من التسلل على أساس مزاعم بإقامة دولة منظّمة تتمتع بقواعد وأنظمة وآليات تحقيق العدالة.[83] وبالمقارنة مع الطبيعة غير المنظّمة للجيش السوري الحر، على سبيل المثال، بدا داعش وكأنه يمتلك إدراكاً واضحاً للغايات وتسلسلاً هرمياً يمكن للمرء أن يتخيل الارتقاء من خلاله بمرور الوقت. "حتى قبل إعلان البغدادي إقامة الدولة، كان المقاتلون يتجولون لتجنيد الناس، ويخبرونهم بأنهم سيبنون دولة"، كما قال أحد الشباب مضيفاً أنه "أمرٌ لم يسمع به أحد من قبل". وشعر شخص آخر أُجريت معه مقابلة بأن قوة داعش الفائقة وموارده الضمنية ستنهي الفوضى وتصبح دولة مستقرة "معروفة". وأضاف قائلاً: "أردنا فقط وضع نهاية للحرب والتمتع بحياة كريمة".

اقتصاد متداعٍ

كان انهيار الهياكل الاقتصادية والمدنية في الشّمال الشّرقي أحد العوامل الأخرى المهمة التي ساهمت في صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبحلول عام 2013 فقط، تدهورت الظروف المتعلقة بجودة الحياة في سوريا. وبحسب تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، قُدرت الخسائر الاقتصادية الإجمالية بنحو 442.2 مليار دولار بحلول نهاية العام الثامن من النزاع.[84] وقد تراجعت الدولة من مجموعة "الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة" إلى مجموعة "الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة"، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف الأداء في مجالات التعليم والصحة والدخل، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية".[85] بتعبير أدق، انخفض مؤشر التنمية البشرية من 0.631 في عام 2010 إلى 0.445 في عام 2019، ما يجعل سوريا واحدة من أسوأ الدول من حيث الأداء في مؤشر التنمية البشرية.[86] وكان هذا التدهور قد طرأ إلى حد كبير في أعقاب الجفاف الشديد في عامي 2006 و2007، الذي انهار خلاله النظام الزراعي في منطقة الشّمال الشّرقي، بعد أن كانت توفّر في العادة أكثر من ثلثي إجمالي غلة المحاصيل في سوريا.[87] وقد ولّد هذا الحرمان شعوراً بالحاجة واليأس تمكّن داعش من استغلاله لكسب قبول بعض قطاعات السكان.

ومع تدهور الأوضاع وانهيار النسيج الاجتماعي في سوريا، فقدَ عدد لا يحصى من الناس شبكات الأمان الاقتصادي، وفقدت العديد من الأسر معيليها جراء النزاع، كما انهارت قيمة الليرة السورية.[88] وبينما كان الفقر الشديد يشوب الظروف المعيشية في الشّمال الشّرقي بالفعل قبل النزاع، أصبح العيش في هذه المنطقة أكثر صعوبة نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأجبر النزاع المستمر الملايين على النزوح داخل البلاد والتحوّل إلى لاجئين خارج حدوده. ولتوضيح قوة المال في ذلك الوقت، قبل زعماء العشائر في الرقّة مبالغ تتراوح بين 60,000 و100,000 دولار أمريكي (بحسب حجم القبيلة) من الحكومة السورية في الأيام الأولى للاحتجاجات مقابل ولائهم.[89] لكن ذلك لم يكن كافياً لتحفيز القبائل على القتال في صفوف الحكومة السورية ضد المعارضة المسلّحة. وعندما جاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الرقة، قبلت القبائل مرة أخرى المال مقابل إذعانها.[90] برز هذا "التطرّف الانتهازي" كموضوع متواصل طوال المقابلات وبيّن أنه بالنسبة للعديد من الأشخاص في الشّمال الشّرقي الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة أو قبلوا الإذعان لها، غالباً ما كانت الانتهازية عاملاً أساسياً في قراراتهم.

الأيديولوجية

من الضروري إعادة التأكيد على أنه في حين أن بعض السوريين ربما انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نتيجة لإيمان حقيقي، أو واجب ديني متصور، أو تلقين عقائدي، إلا أن دراستنا تشير إلى أن الفراغ الأمني الناجم عن النزاع والضعف الاقتصادي والاجتماعي[91] في خضم الفوضى، والرغبة في الانتقام (سواء من قوات الحكومة السورية أو جماعات المعارضة المسلّحة الأخرى مثل جبهة النصرة)، وفي بعض الحالات الحاجة إلى الحماية، قد لعبت دوراً أكبر في التطرّف واللّجوء إلى العنف في الشّمال الشّرقي.[92] كما أشار بحثنا إلى أن العديد ممن يعيشون تحت حكم داعش اعتبروه منظمة غير أصلية تم فرضها على سوريا من العراق وتضمنت نفوذاً كبيراً للمقاتلين الأجانب، وبالتالي فإنها لا تمثل مجتمعهم (قال 38 بالمئة من المجيبين أنهم امتنعوا عن الانضمام إلى داعش بسبب وجود حركات إسلامية أخرى مثلت السوريين على نحو أفضل من داعش). بل إنهم ربما انضموا إليه – أو على الأقل لم يقاوموا وصوله – لأنه قدم وسيلة فعّالة وجيّدة التمويل لتلبية رغبتهم في الاستقرار وتحقيق الغايات وسط بيئة يكتنفها الغموض وعدم الاستقرار على نحو متزايد.

واستناداً إلى المقابلات والدراسات الاستقصائية التي أجريناها، من الصعب أن نحدد بأي قدر من اليقين نسبة الأشخاص الذين تبنوا لغة داعش وأيديولوجيته طواعية في نهاية المطاف، ونسبة الأشخاص الذين أُجبروا على القيام بذلك أو اقتنعوا به بسبب التلقين. ووصف أحد سكان دير الزور الذين أُجريت معهم مقابلات بتفصيل كبير الوقت الذي أمضاه (52 يوماً) في "مركز التوبة" التابع لداعش، الذي أرسله إليه مقاتلو التنظيم، حيث كان الرجال يُجبرون على الصلاة قسراً خمس مرات يومياً والاستماع إلى المواعظ والخضوع للاختبارات باستمرار، ووصل الأمر إلى الحد الذي استسلم عنده الكثيرون وتبنوا الأيديولوجية.[93] علاوة على ذلك، كانت قوى المعارضة المعتدلة في ذلك الوقت، مثل الجيش السوري الحر، وكذلك المنافس المتطرف الرئيسي لداعش، جبهة النصرة، يفقدون قوتهم وشعبيتهم، مما يعني أن الكثيرين ربما انضموا إلى التنظيم لمجرد أنه كان المجموعة شبه العسكرية الوحيدة النشطة والناجحة المتبقية في منطقتهم. ويتوافق هذا مع نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريناها، حيث لم يتم إدراج إجابات مثل "تحقيق

العدالة للمجتمع السنيّ" و"تأثير الشخصيات الدينية" على نحو شائع كدوافع للانضمام إلى داعش، بينما كانت الدوافع الشائعة هي "المال" و"المكانة والسلطة" و"البطالة " و"الدعاية التي تبناها".

علاوة على ذلك، أفاد حوالي 65 بالمئة من المجيبين أنهم يفضلون نظاماً فيدرالياً يسمح بالخصوصية الدينية والسياسية بحسب المنطقة (موافق وموافق بشدة)، بينما أفاد 26 بالمئة فقط أنهم يفضلون نظاماً سياسياً تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في الانتخابات البرلمانية.

الشكل 3: دوافع الانضمام إلى تنظيم داعش

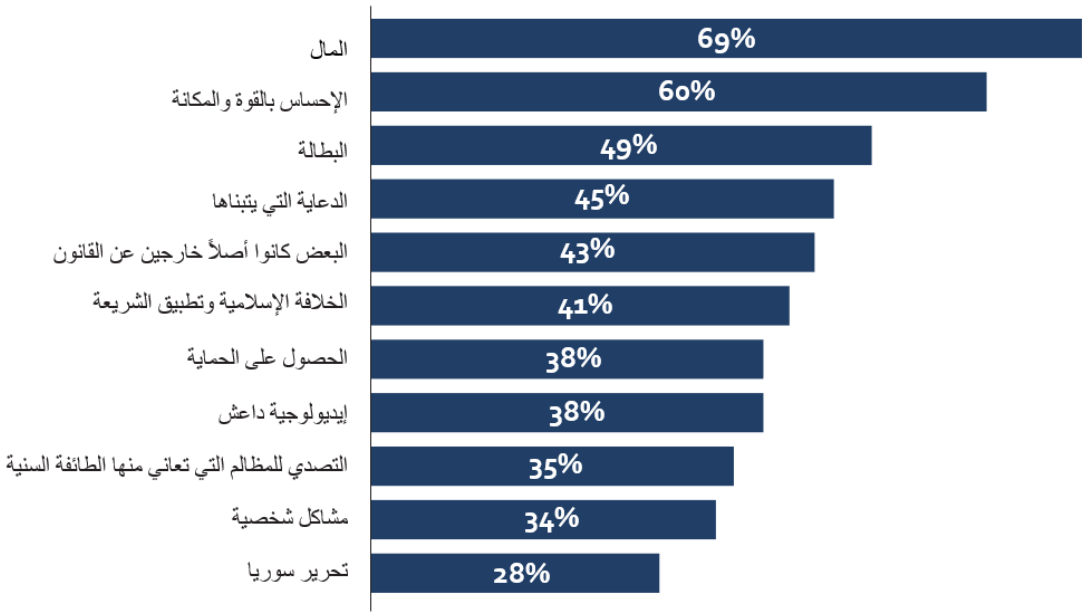

الإجابات حول الدوافع المتعددة للانضمام إلى تنظيم داعش (نسبة مئوية من الإجابات بنعم)

نظام فيدرالي يسمح بالخصوصية الدينية والسياسية حسب المنطقة

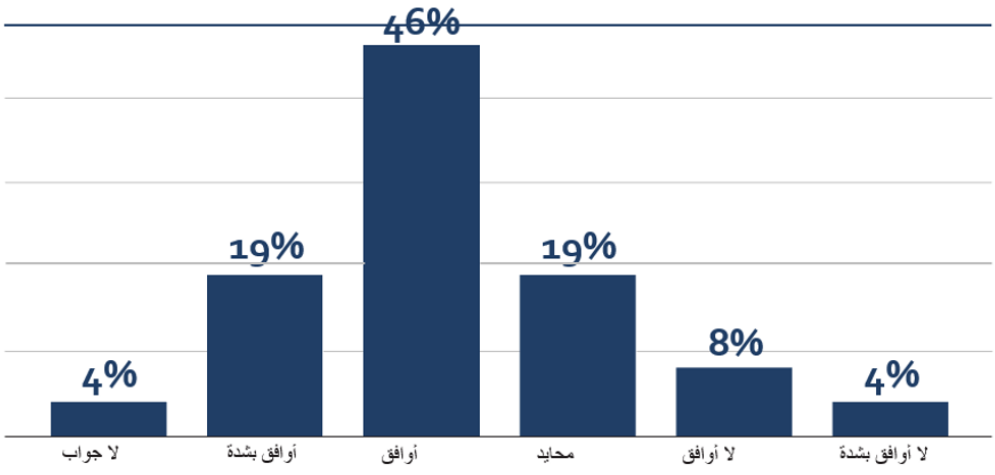

الشكل 5: تفضيل النظام السياسي الفيدرالي

5. تأثير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على شمال شرق سوريا

أثبت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت قيادة البغدادي أنه وحشي وطموح في الوقت ذاته، فقد استندت "الخلافة" التي أعلنها ذاتياً على فكرة "النقاء" الديني الكامل، وإبادة الأقليات العرقية والدينية مثل اليزيديين، الذين اعتبروهم كفاراً وتاجروا في نسائهم وفتياتهم كرقيق لأغراض الجنس، وتأسيس إمبراطورية إسلامية مثالية. غير أن التكتيكات التي استخدمها تنظيم الدولة لتحقيق هذا الحلم كانت صادمة وعديمة الرحمة عن عمد وتهدف إلى تحقيق الهيمنة الكاملة على السكان الذين يحكمهم، فضلاً عن ترك أثر رادع لدى الأعداء المحتملين.[94]

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الخضوع لحكم داعش في الشّمال الشّرقي لم يكن بأي حال من الأحوال طوعياً تماماً؛ ومن الخطأ وصف سكان شمال شرق سوريا عموماً بأنهم "قبلوا" بحكم داعش طوال هذه السنوات. فقد اشتهر التنظيم باستخدام الوحشية والخوف والإكراه في حكمه، وكانت قائمة الأعمال البربرية التي ارتكبها طويلة وتضم إلقاء المتهمين بالمثلية الجنسية من فوق المباني، والشنق العلني في ساحة الرقّة الرئيسية حيث تُركت الجثث معروضة أمام العامة لعدة أيام، وشرطة الفضيلة التي كانت تعاقب أي شخص لا يُنظر إليه على أنه يتبع القواعد الاجتماعية الصارمة التي وضعها التنظيم[95]. وكان أداء الفئات المتنوعة التي تعيش تحت حكم داعش مختلفاً، حيث كانت الأقليات هي الأهداف الواضحة والطائفة السنيّة هي المستفيدة – طالما أنها لا تخالف القواعد الصارمة التي تتبعها الخلافة (يعتقد 100 بالمئة من المجيبين الكُرد والأرمن بأن الأشخاص الذين انضموا إلى داعش مجرمون، مقابل 78 بالمئة من المجيبين العرب السنّة). وقد استخدم داعش النصوص الدينية والمراسيم للسماح باستغلال النساء والفتيات اليزيديات واسترقاقهن لأغراض الجنس. وقام المقاتلون بشراء وبيع آلاف النساء والفتيات الأصغر كثيراً من سن البلوغ في ما بينهم، وما زال هناك عدة آلاف منهن في عداد المفقودين حتى يومنا هذا.[96]

وعلى المستوى الفردي، اختلف أداء الأشخاص بناءً على نوعهم الاجتماعي وما اعتبره التنظيم الشريعة الإسلامية الصحيحة. فقد تم الفصل بين النساء والفتيات، وإجبارهن على ارتداء ملابس متوافقة مع الشريعة تغطي أجسادهن ووجوههن بالكامل، وتزويجهن من مقاتلي داعش الذكور، وكان المتوقع منهن إنجاب الأطفال. أما بالنسبة للرجال والفتيان، فقد كان من المتوقع منهم حمل السلاح والتدريب والقتال. وكان الرجال يحصلون على راتب ومنزل ويمكنهم اختيار الزوجات (أو شراء الإماء). وهذا لا يعني إلزام النساء بالبقاء ببساطة في المطبخ تحت حكم داعش. فقد لعبت النساء أيضاً دوراً في جهود التجنيد التي بذلها داعش، وعملن كعضوات في الشرطة الدينية النسائية، وساهمن عموماً في توسيع وإدارة التنظيم.

وكانت القواعد المتعلقة بقواعد اللباس صارمة بشكل خاص بالنسبة للنساء، حيث كان يتم توقيفهن أحياناً في الشوارع وإخبارهن بأن ملابسهن غير متوافقة مع القواعد التي تفرضها الدولة. وقال أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات: "تم إيقاف زوجتي وصديقتها [من قبل إحدى عضوات الحسبة][97] وطُلب منهما ارتداء ملابس مختلفة". بالطبع، كان هذا نشاطاً تجارياً أيضاً لأن الملابس المناسبة هي التي يخبرك داعش أنها مناسبة والتي يتعين عليك شراؤها، وهو ما استفاد منه التنظيم حينئذ".[98] كان الرجال أيضاً يخضعون لقواعد صارمة ولكنها مختلفة. كان يتعين على جميع الرجال اجتياز ما كان يُعرف باسم "مراكز التوبة"، حيث خضعوا لأسابيع – وأحياناً أشهر – من الدورات التدريبية المتعلقة بالنصوص الإسلامية وتفسيرات داعش للدين. وفي نهاية فترة إقامة الرجل، يُطلب منه أن يبايع داعش ويحصل على ورقة تفيد بأن ذنوبه قد "غُفرت" وأنه قد "تاب".[99] وقد تمكن البعض من مغادرة المركز عن طريق تقديم وعود بأنهم سيبايعون التنظيم في نهاية المطاف، لكنهم فروا بعد ذلك من سوريا، بينما قدم آخرون البيعة كوسيلة لتجنب المزيد من المشاكل أو التدقيق من قبل التنظيم؛ واقتنع آخرون وقاتلوا في صفوف التنظيم.[100]

عندما تعلق الأمر بالمستوى المجتمعي، حتى المجتمعات القبلية التي كانت بالفعل محافظة اجتماعياً ولكنها ليست بالضرورة متدينة قد تم السيطرة عليها من قبل داعش وتفسيره التقييدي للنصوص الإسلامية. ففي المجتمعات القبلية في الشّمال الشّرقي، على سبيل المثال، لا يخرج الرجل والمرأة معاً كما هو الحال في المراكز الحضرية الأكثر ليبرالية في جميع أنحاء البلاد، ويأخذ الرجال أبناءهم إلى المساجد كل يوم جمعة لأداء الصلاة. مع ذلك، كانت هذه التقاليد ناتجة عن أعراف اجتماعية وليس عن أصولية دينية من النوع الذي فرضه داعش في النهاية على المجتمعات. "وافق الناس على القواعد الجديدة لأنهم كانوا خائفين وعقوبات تنظيم الدولة الإسلامية كانت قاسية [...] ولكن أيضاً لأنهم اعتقدوا أن وجوده كان مجرد مرحلة أخرى [من مراحل النزاع] وستمر".[101] حدث هذا التغيير بشكل تدريجي. "لم يأتوا مباشرة بين عشية وضحاها بدؤوا في القتل والاعتقال [...] [بل] صرح أعضاء داعش في البداية ببساطة أنهم جاؤوا لفرض الشريعة وتعاليم الدين، وأن أولئك الذين لا يمتثلون سيعاقبون.[102] لكن

الناس بدؤوا يشعرون بالخوف بسبب وحشية داعش في السابق عند التعامل مع مقاتلي المعارضة المسلحة؛[103] وكانوا يدركون في ذلك الوقت ما هو قادر على فعله، ولذلك لم يريدوا المخاطرة بإثارة غضبه".

وقد وصف أحد المشاركين في ورشة العمل من الحسكة كيف أوجد داعش لغة طائفية بشكل واضح بين جماعات المعارضة المسلّحة الموجودة في ذلك الوقت. "بدؤوا يهاجمون الكُرد من خلال مآذن المساجد بمجرد وصولهم إلى البلدة". وقد أسفرت تسع سنوات من مثل هذه الأعمال من قبل الدولة السورية وداعش، وإلى حد ما الآن الإدارة الذاتية التي يقودها الكُرد في شمال وشرق سوريا (أنظر القسم 6 أدناه) إلى إثارة التوترات داخل المجتمعات وتفاقمها وزيادة الانقسامات الطائفية.

وبالنسبة لأولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات المسلمة السنيّة الذين اختاروا القتال في صفوف داعش أو دعمه، أثارت خياراتهم التوتر والاستياء وحتى الانقسامات بين الأسر، التي "قد يكون لها ابن يقاتل في صفوف داعش وآخر في صفوف الجيش السوري الحر".[104] وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت حكم داعش، لم يكن التعبير عن رأي بديل أو التعبير عن القلق بشأن سياساته خياراً متاحاً؛ وبالمثل، لم يكن التعبير عن الرأي بصراحة خياراً. وفي بعض الحالات، لم يعد الآباء يشعرون بالراحة عند التحدث في منازلهم، خشية أن يقوم أبناؤهم، الذين ربما تعرضوا لغسيل أدمغة لدعم داعش، بتخوينهم بسبب آرائهم ووجهات نظرهم.[105]

وكان الأطفال على وجه الخصوص ضحايا لدعاية داعش. فقد تعرض الأولاد الصغار السريعو التأثر بالفعل بسبب صغر سنهم، والمعروفون باسم "أشبال الخلافة"، لساعات من التلقين بتعاليم داعش في المدارس ومراكز التدريب.[106] وهكذا تأثر العديد من الأطفال بطريقة أو بأخرى بأيديولوجية داعش وأفعاله، سواء من خلال التطلع إلى "إنجازات" الجماعة، أو القتال من أجل "القضية"، أو التعرض لصدمة كاملة بسبب بيئتهم الجديدة وتأثيرها على أسرهم (الموت والاحتجاز، وما إلى ذلك).

عانت الأقليات في الشّمال الشّرقي من مصير مختلف، ومميت في بعض الأحيان. فقد كان "التطهير" الذي ينشده داعش لسكان "الخلافة" يعني أنه غالباً ما كان الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات يعدمون بإجراءات موجزة أو يرغمون على المغادرة أو الخضوع للاسترقاق لأغراض الجنس. وقد أثرت الصدمات النفسية والنزوح الجماعي للأقليات بشدة على أعضائها، ويمكن لهذه الصدمات أن تتفاقم عبر الأجيال إذا لم يتم التصدي لها والتخفيف من حدتها من قبل أي حكومة سورية مستقبلية.

لم نتوصل حتى الآن إلى فهم كامل لإرث سنوات من حكم داعش (سبقتها سنوات من سياسات الحكومة السورية الجائرة) على الأفراد والمجتمعات في شمال شرق سوريا. كما أن الموارد اللازمة لعلاج الصدمات النفسية أو إزالة آثار التلقين تعد شحيحة، لا سيما بعد التوغل التركي في الشّمال الشّرقي. ولا يزال الآلاف من الرجال والنساء السوريين معتقلين في سجون أو معسكرات شبيهة بالسجون تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية. ويتعرض هؤلاء الأشخاص وأطفالهم الصغار لخطر التطرّف (أو الغلو في التطرّف في بعض الحالات) إذا لم يتحرك المجتمع الدولي لإيجاد حلول طويلة الأجل. وفي مخيم الهول، لا يزال عشرات الآلاف من النساء والأطفال يعانون من ظروف غير إنسانية، مما يشكل خطراً جسيماً على استقرار الشّمال الشّرقي على المدى الطويل.

وفي حين أن السكان الأجانب في المخيم يشكلون التحدي اللوجستي الأكبر، لأن قوات سوريا الديمقراطية مضطرة لإبقائهم داخل المخيم ريثما تتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، قد يكون من الأسهل نقل السكان السوريين البالغ عددهم حوالي 25,000 نسمة.[107] وبمبادرة من زعماء العشائر ومجتمعاتهم، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية حتى الآن سراح عدة مئات من النساء والأطفال السوريين من مخيم الهول وسمحت لهم بالعودة إلى مجتمعاتهم مقابل تأكيدات من قادة المجتمع (في معظم الحالات حتى الآن، هذا يعني زعماء العشائر). هذه خطوة مرحب بها بمعنى أن هؤلاء الأشخاص لن يكونوا على مقربة من الأفراد الأكثر تطرفاً في ذلك المعسكر، ويمكن أن يمهد ذلك الطريق لمزيد من تطبيع العلاقات بين سكان مخيم الهول. مع ذلك، لم يتضح بعد كيف سيُنظر إلى عودتهم داخل مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحياة صعبة بالنسبة للسوريين الذين ما زالوا داخل المخيم، ويتهم العديدون منهم (وأسرهم خارج المخيم) قوات سوريا الديمقراطية "بسجنهم" دون مبرر.[108] وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت إلهام أحمد، رئيسة اللجنة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية الذي يقوده الكُرد،[109] عن أمر معلق بـ "إفراغ المخيم من السوريين بالكامل"، على الرغم من أنها لم توضح ما إذا كان ذلك يمثل خطة جديدة تماماً لسكان المخيم السوريين أو مجرد تسريع للمبادرة الحالية التي تتضمن تأكيدات من الأسر وزعماء العشائر.

وبالإضافة إلى الأسر المقيمة في المخيمات، تحتجز قوات سوريا الديمقراطية ما يقرب من 10,000 شخص يشتبه في كونهم من مقاتلي داعش، من بينهم أولاد تتجاوز أعمارهم 12 عاماً، بانتظار اتخاذ قرارات بشأن كيفية تقديمهم إلى العدالة. وتعتبر إمكانية وصول هؤلاء الأشخاص إلى العالم الخارجي محدودة، كما لا تزال ظروفهم المعيشية تحت الاحتجاز مجهولة، باستثناء معاناتهم من الاكتظاظ ونقص الموارد. علاوة على ذلك، يزيد اختلاط مقاتلي داعش الذين يتميزون بالتطرّف والقسوة مع آخرين ربما لم يتم تحويلهم إلى متطرفين – بمن فيهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عاماً – من احتمال انتشار الأفكار المتطرفة، ما يجعل العودة إلى الوطن أو إعادة الاندماج في المجتمعات المضيفة في نهاية المطاف أكثر صعوبة.

وإلى جانب العوامل المذكورة أعلاه، ينتشر شعور قوي بالاستياء لدى العديد من السوريين في الشّمال الشّرقي تجاه المجتمع الدولي بسبب طريقة تنفيذ حملة دحر داعش، وما خلفته من دمار. ويُعد هذا الشعور قوياً بشكل خاص بين سكان الرقّة، باعتبارها العاصمة السابقة لما يسمى بـ "الخلافة"، والتي دُمرت تماماً بسبب الضربات الجوية التي شنّها التحالف خلال معركة طرد داعش. كما يرى العديد من الكُرد أن المجتمع الدولي، لا سيما الأمريكيون، قد تخلى عنهم عقب إلحاق الهزيمة العسكرية بداعش. ويعني الافتقار إلى البرامج الدولية أو التمويل الكافي لمبادرات المجتمع المدني أو مشاريع إعادة الإعمار أن التقدم نحو التطبيع يسير بخطىً بطيئة، ما يفاقم الصعوبات التي تواجه المجتمعات من أجل إعادة بناء حياتها بطريقة تتيح لها تحقيق الازدهار والحياة الكريمة.

6. الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

السيطرة المركزية وإقصاء العرب والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة

برزت عدة عوامل مثيرة للقلق بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بداعش على يد قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا بد من التصدي لها عند دراسة العودة المحتملة للتطرف العنيف إلى هذه المنطقة.

ورثت الإدارة الذاتية سكاناً مصابين بصدمات بعد أن تعرضت مدنهم وبلداتهم للتدمير جراء النزاع المستمر منذ سنوات، فضلاً عن الأضرار الكارثية التي سببتها حملة القصف التي شنتها قوات التحالف خلال الأيام الأخيرة من محاربة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي الوقت الذي تشكّل فيه الحوكمة في مثل هذه البيئة تحدياً لأي دولة، إلا أن هذه التحديات تكون مضاعفة بالنسبة لجهة فاعلة من غير الدول كالإدارة الذاتية. وكما أثبتت جائحة كوفيد-19 في الآونة الأخيرة، فإن المجتمع الدولي يواجه قيوداً لا تعد ولا تحصى عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة من خلال جهة فاعلة من غير الدول من دون الحصول على موافقة الحكومة السورية. وبعد انسحاب القوات الأمريكية لإفساح المجال للتوغل العسكري التركي في شمال شرق سوريا، عانت الإدارة الذاتية أيضاً مما وصفته نقصاً في الموارد والدعم الدولي من أجل تسيير دفة الحكم. ويشمل ذلك الكفاح من أجل الحفاظ على السيطرة والأمن في المعسكرات والسجون التي تأوي الآلاف من مقاتلي داعش وأسرهم، وفي الوقت ذاته التصدي لما اعتبرته الإدارة الذاتية/قوات سوريا الديمقراطية غزواً تركياً غير شرعي.

ويعد بناء عملية صنع قرار تقوم على المشاركة من القاعدة إلى القمة واحداً من المبادئ التأسيسية الرئيسية للإدارة الذاتية، إذ يحتفي نموذج الحوكمة التي تتبناه رسمياً بتمكين القواعد الشعبية وبحق المواطنين في المشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي. كما تعتبر المجالس المنتخبة على مستوى المجتمعات المحلية فضاءات فعّالة لتحقيق المشاركة المحلية. مع ذلك، يتم التشكيك في المؤهلات الديمقراطية لهذه الكيانات، التي غالباً ما يبدو أن أعضاءها قد جرى تعينهم بدلاً من انتخابهم.[110]

وفي حين أن الإدارة الذاتية تتألف، على الورق، من الكُرد والعرب معاً، إلا أنه من المهم إدراك الفرق بين المسؤول "من الناحية النظرية" عن صنع القرار في الشّمال الشّرقي وبين من يقوم بذلك على أرض الواقع. وهذه واحدة من المظالم الرئيسية التي برزت خلال المقابلات، لا سيما تلك التي أجريت مع السكّان العرب. فقد تساءل أحدهم قائلاً: "لماذا يتفاوض قائد عسكري كردي [في إشارة إلى قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي] بالنيابة عنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو يتخذ القرار بشأن التفاوض مع النظام؟" وأضاف أنه لا بد أن تتم المفاوضات السياسية من قبل القادة السياسيين وليس القادة العسكريين. بالمثل، اشتكى شخص آخر من السكان العرب من أن "قوات سوريا الديمقراطية لم تفكر في التفاوض مع النظام إلا عندما كان الكُرد يتعرضون للهجوم التركي. فهم لا يهتمون سوى بمصالحهم الخاصة ويحاولون الحصول على منطقة حكم ذاتي خاصة بهم".[111]

وبالإضافة إلى مشاعر الاستياء والإقصاء، وصف العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، فضلاً عن الشهادات المنشورة الأخرى،[112] أن اتخاذ القرارات "الفعلية" المتعلقة بالسياسات يتم "في قنديل"، في إشارة إلى مقر حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في العراق. فالعرب في صفوف قوات سوريا الديمقراطية أو الإدارة الذاتية ممن تم منحهم مناصب قيادية في المناطق ذات الأغلبية العربية هم في واقع الأمر تابعون للكوادر المدربة من قبل حزب العمّال الكردستاني الذين "يقدمون المشورة" لهم. كما وصف آخرون حالة يقوم فيها "خمسة إلى عشرة أشخاص من كبار مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي باتخاذ جميع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمنطقة، في حين لا تتمتع المجالس المحلية في المناطق ذات الأغلبية العربية بأي رأي يذكر في الشؤون السياسية أو التشريعية للمنطقة".

كما برزت المشاركة العربية المنخفضة وغير المتكافئة عموماً في الهياكل الحَوْكَمِيَّة والعسكرية التي يقودها الكُرد بشكل متكرر خلال المقابلات (كانت نظرة نحو 50 بالمئة من المجتمع العربي السنيّ في العينة **سلبية جداً** تجاه قوات سوريا الديمقراطية، كما كان الاحتقان الطائفي واضحاً. فعلى سبيل المثال، عندما سُئل العرب السنّة إذا كانوا يشعرون بأنهم يعاملون على قدم المساواة مع الكُرد، أجاب 89 بالمئة منهم بـ "لا").

الشكل 5: تصورات السكان تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب العرق

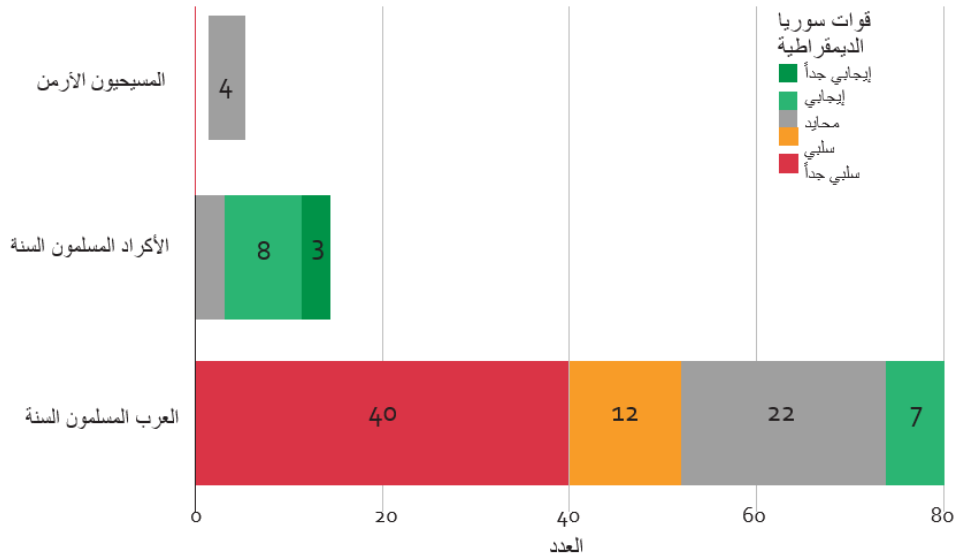

التصورات تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب العرق (العدد)

وقد اقترنت حالة عدم الرضا السائدة حيال التمثيل السياسي والعسكري بشعور عميق بالاستياء من قبل العديد من المشاركين الذين حاربوا في السابق إلى جانب الجيش السوري الحر ضد الحكومة السورية وداعش والذين اشتكوا من استمرار تصوير المقاتلين العرب في المنطقة في وسائل الإعلام على أنهم غير أكفّاء وغير منظمين وغير جديرين بالثقة، أو على أنهم بطريقة ما على بعد خطوة واحدة دائماً من الانضمام إلى منظمة متطرفة. وكانت الشكوى الشائعة من جانب العرب الذين أجريت معهم مقابلات لإعداد هذه الورقة البحثية أنه "بالنسبة للكُرد [قيادة قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية]، فإن كل عربي هو عبارة عن داعش". كما نسبوا غياب المشاركة العربية الواسعة في الإدارة الذاتية إلى عدم الاكتراث، إذ اعتبروا أن مشاركتهم "رمزية إلى حد كبير بسبب تولي حزب الاتحاد الديمقراطي دفة الأمور في جميع الأحوال"، أو لأن العرب – الذين ربما بخلاف ذلك اختاروا الانضمام – يدركون أن الخلايا النائمة التابعة لداعش في الشّمال الشّرقي تستهدف على نحو متزايد العرب الذين ينتمون إلى قوات سوريا الديمقراطية. وباختصار، يبدو أن نظام الحكم الذي يقوده الكُرد في الشّمال الشّرقي مصمم ليوحي بوجود مشاركة شعبية[113] دون سماحه فعلياً بمشاركة أصوات المجتمعات المختلفة في المنطقة.

ويعتبر التأثير الكبير لإيديولوجية حزب العمال الكردستاني على المناهج المدرسية نقطة خلاف أخرى بين الإدارة الذاتية التي يقودها الكُرد من جهة والسكان المحليين العرب من جهة أخرى. فقد اشتكى رجل ينحدر من دير الزور قائلاً: "لماذا عليّ النظر إلى صورة أوجلان؟".[114] وتردد شعوره هذا على لسان رجل آخر نصف كردي ونصف عربي من منبج، حيث قال: "لا يوجد أي رغبة لدى سكان دير الزور بالتعلم عن أيديولوجية شيوعية أو قبولها". وقال الرجل من دير الزور "أنهم [الإدارة وقوات سوريا الديمقراطية] يرتكبون الخطأ ذاته الذي ارتكبه داعش، فهم يأتون بأيديولوجية أجنبية ويحاولون فرضها على السكان المحليين. لن يتكلل هذا الأمر بالنجاح". ويعتبر هذا التعليق ذا دلالة لأنه يوضح أن العداء القائم ليس عداءً بين "الكُرد" و"السنّة"، وإنما بين السوريين والنفوذ الأجنبي. كما أنه يتوافق مع النتائج التي توصلنا إليها، حيث كان المشاركون من الرقّة ودير الزور من بين المجموعات التي كان لديها أعلى تصور سلبي تجاه قوات سوريا الديمقراطية، كما يبيّن الرسم البياني أدناه.

الشكل 4: تصورات السكان تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب المنطقة

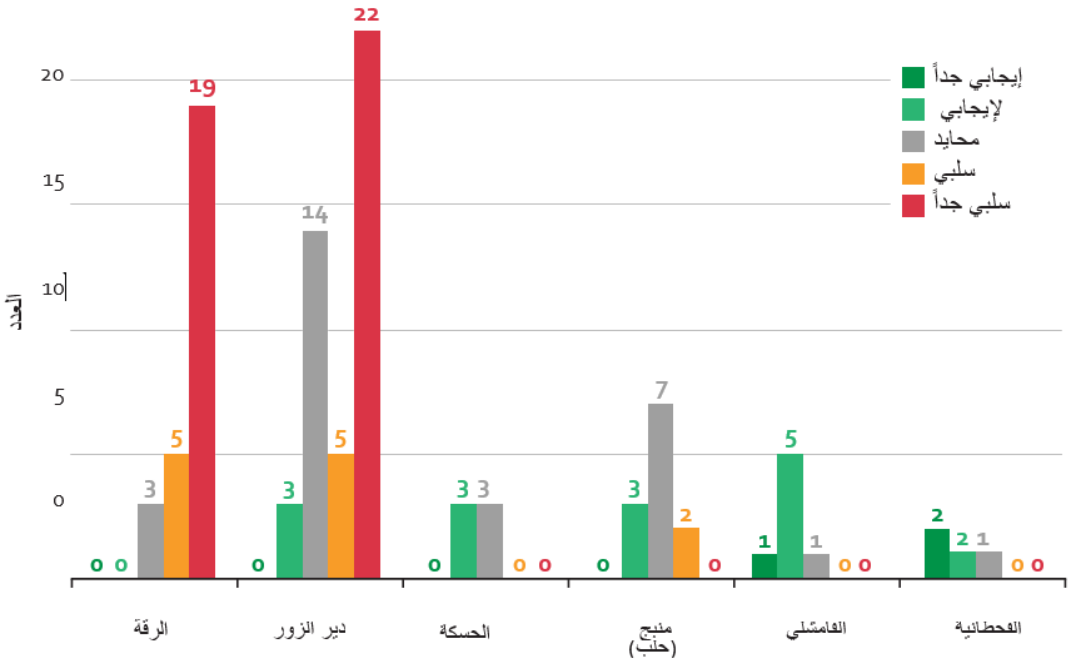

التصورات تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب المنطقة (العدد)

كما انتقد 81 بالمئة من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أثناء إعداد هذا التقرير مستوى تقديم الخدمات في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية/قوات سوريا الديمقراطية، واشتكوا من الافتقار لإمدادات المياه والكهرباء الملائمة وعدم إحراز أي تقدم يذكر في مجتمعاتهم في ما يتعلق بإعادة بناء المدارس والمستشفيات وغيرها من مشاريع البنية التحتية. كما أعرب بعض سكان دير الزور بشكل علني عن أسفهم حيال الوضع الحالي، قائلين إن "الدولة كانت على الأقل توفر الكهرباء!"[115]

أما على الصعيد الأمني، فقد عكست المقابلات التي أجريناها بالفعل صحة العديد من التقارير المتداولة عن انتهاكات تتم على يد الإدارة الذاتية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك "التهجير القسري، وهدم المنازل، والاستيلاء على الممتلكات وتدميرها".[116] وقد أخبرنا الرجل من منبج عن قوات سوريا الديمقراطية قائلاً: "إنهم يستخدمون التكتيكات ذاتها التي كان تنظيم الدولة يستخدمها [...] فهم يقومون بتجويع الناس وحرق مصادر قوتهم كي يتحولوا إلى أشخاص جائعين ويصبحوا في نهاية المطاف معتمدين عليهم". وقد غذّت هذه التكتيكات حالة السخط الموجودة بالفعل والناتجة عن سنوات من الإهمال وسوء المعاملة في ظل "الحكومات" المتعاقبة وباتت تهدد بأن تصبح عاملاً محفّزاً للتطرّف الذي يفضي إلى العنف.

مراحل قصيرة الأجل من تقديم البرامج والإهمال من قبل المجتمع الدولي

بعد هزيمة تنظيم داعش، بدأت البرامج الدولية بالتدفق إلى شمال شرق سوريا بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والسماح بعودة ما يشبه مظاهر الحياة الطبيعية إليها. لكن على الرغم من ذلك، كان هناك عدم توافق[117] مستمر بين الاحتياجات الطويلة المدى للسكان المحليين من جهة وأهداف المجتمع الدولي القصيرة المدى المتعلقة بتوفير المساعدات الإنسانية الطارئة لسوريا.[118] فضلاً عن ذلك، تبيّن أن أي تقدم تم إحرازه على الأرض كان هشاً بعد أن أُجبرت معظم الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية على الانسحاب من المنطقة في أعقاب عملية نبع السلام التركية.

قادت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة طويلة الاستجابة الدولية في الشّمال الشّرقي، كما سمح وجود القوات الأمريكية في المنطقة للدول الغربية الأخرى بتنفيذ برامجها الخاصة على الأرض، والذي كان يتم في الغالب من خلال الأمم المتحدة أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي الفترة بين عامي 2012 و2017، قدمت الحكومة الألمانية، وهي واحدة من أكبر الجهات المانحة الثنائية، تمويلًا بقيمة 5.4 مليار يورو للاستجابة للنزاع. وبعد هزيمة داعش، أعطى المجتمع الدولي الأولوية

لجهود تحقيق الاستقرار، ما يعنى في الأساس تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، مع تخصيص تمويل محدود للمشاريع المتوسطة أو الطويلة الأجل. وتم توجيه الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية في أغلب الأحيان لإغاثة النازحين السوريين في الدول المجاورة وتقديم الدعم للمجتمعات المضيفة لهم. أما داخل سوريا وفي منطقة الشّمال الشّرقي بالتحديد، فكان التركيز منصباً على تحسين الظروف المعيشية للسكّان. وقد حددت المؤتمرات الدولية للمانحين التي عُقدت في بروكسل "التعليم والتوظيف، فضلاً عن الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية، باعتبارها المجالات الأكثر حاجة إلى المعالجة".[119] كما حصل السوريون على مساعدات تستهدف الصحة والنظافة وإمدادات المياه والمأوى. وكمثال على الدعم الفوري الذي تم تقديمه، ركزت البرامج الأمريكية إلى حد بعيد على جهود رفع الأنقاض ورصف الطرق وإزالة العبوات الناسفة (في المباني الحكومية فقط)، و"إعادة التأهيل البسيط" للمدارس والمستشفيات. أما على أرض الواقع، فقد "أصيب الناس بخيبة أمل لأنهم شعروا أن ما يتم تقديمه ليس إلا غيضاً من فيض ولا يعالج القضايا الرئيسية التي تهم الناس".[120]

لكن في ظل إدارة ترامب، بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لتقليل وجودها العسكري في المنطقة، بدءاً بسوريا، وكان لأي تغيير في السياسة الأمريكية بطبيعة الحال تأثير على الوضع العام للبرامج الدولية في الشّمال الشّرقي. وقد ولدت تداعيات التغيير في السياسة شعوراً بالخيانة لدى الإدارة الذاتية/قوات سوريا الديمقراطية وحالة من الالتباس بين السكان في الشّمال الشّرقي. بالإضافة إلى ذلك، أثارت الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب غضب السلطات في أنقرة، التي اعترتها مخاوف حقيقية بشأن شراكة الولايات المتحدة الأمريكية مع الكُرد في الشّمال الشّرقي.[121]

وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، وبعد إعلان الرئيس ترامب أن القوات الأمريكية ستنسحب من الشّمال الشّرقي، توقفت الكثير من البرامج وتم إجلاء الموظفين الأمريكيين. وقد حذت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية حذوهم. وفي حين عاد بعضهم لفترة وجيزة، إلا أن بدء العمليات التركية في المنطقة قد تسبب بخروج جماعي للأجانب من هذه المنطقة. كما تعرضت برامج المساعدات للمزيد من التعطيل عندما فشل مجلس الأمن الدولي في التوصل لاتفاق حول قرار من شأنه أن يبقي معبر اليعربية الحدودي مع العراق مفتوحاً.

7. الهشاشة ومخاطر حدوث العنف

هناك العديد من الجهات الفاعلة في الشّمال الشّرقي، ولكل منها مجموعة من الأهداف الخاصة بها التي غالباً ما تكون متعارضة مع أهداف الجهات الأخرى (يعتقد 88 بالمئة من المجيبين على الاستطلاع أن اتخاذ/عدم اتخاذ إجراءات من قبل المجتمع الدولي أدى إلى تفاقم النزاع). فعملية نبع السلام، وإعادة تمركز القوات الأمريكية، والغموض الاستراتيجي الشامل من جانب المجتمع الدولي يجعل من المستحيل تقريباً على سكان المنطقة استئناف حياتهم اليومية الطبيعية، ما يجعل الجهات الفاعلة الإنسانية في الخارج غير قادرة على اتخاذ قرارات حول إنفاق الأموال على البرامج في المنطقة، وتحديد الجهات التي يمكنها التعاون معها، وكيفية العمل بطريقة آمنة ومستدامة ومستندة إلى الاحتياجات الفعلية للمجتمعات. وكان هذا الشعور بعدم الأمان جلياً في نتائج الاستطلاع الذي قمنا به. فقد أعرب 71 بالمئة من المجيبين عن خوفهم من المجهول، قائلين إن الغموض كان أكبر مخاوفهم. كما عبروا عن مخاوف حيال الفوضى وتقسيم سوريا وتخلي المجتمع الدولي عن سوريا واستمرار النزاع وحدوث المزيد من النزوح الجماعي. علاوة على ذلك، عندما سُئل المستطلعون عما إذا كانوا يشعرون بالأمان بشأن مستقبلهم، أجاب 88 بالمئة منهم بـ "لا". وقد امتدت هذه الحالة المستمرة من الخوف وعدم الاستقرار إلى صحتهم النفسية، إذ أفاد 41 بالمئة منهم أنهم يعانون من حالة استرجاع مواقف الماضي ومن الكوابيس وأعرب 48 بالمئة منهم أنهم يعانون من متلازمة الكر والفر.

كما أدى التوغل التركي الواسع النطاق في شمال شرق سوريا والتأثير الذي تركه على السكان المحليين إلى ظهور مصادر جديدة للمظالم، التي إما لم تكن موجودة أو كانت خاملة قبل بدء العمليات. ووفقاً للحكومة التركية، هناك هدفان رئيسيان لعملية نبع السلام هما: 1) توجيه ضربة ساحقة لوحدات حماية الشعب ودفعها بعيداً عن الحدود التركية و2) إنشاء منطقة عازلة نتيجة لذلك يمكن للاجئين السوريين الموجودين حالياً في تركيا الانتقال إليها. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بدأت تركيا بنقل قواتها عبر الحدود. وفي الأسابيع اللاحقة، توغلت بتعزيز من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا في المنطقة وشردت عشرات الآلاف من المدنيين فضلاً عن وحدات حماية الشعب. كما تحدثت منظمات حقوق الإنسان والصحفيون عن مشاهد نزوح جماعي مع فرار الكُرد (غالباً) من مسرح العمليات القتالية إلى مناطق أخرى في الشّمال الشّرقي أو عبر الحدود إلى العراق.

وفي إطار عملية دحر داعش ووحدات حماية الشعب بعيداً عن الحدود التركية، أدى العمل العسكري التركي (إلى جانب أنشطة عملائه السوريين) إلى نزوح آلاف الكُرد السوريين جراء هذه العملية، مما أدى إلى تأجيج مشاعر الغضب والاستياء وعدم اليقين في جميع أنحاء الشّمال الشّرقي، فضلاً عن ظهور مشاعر الخوف لدى الكُرد من تعرضهم لتطهير عرقي في المنطقة.[122] وبذلك لا تنذر حالة التشرذم المجتمعي الشديد، إلى جانب ارتفاع مستويات الغضب والاستياء وعدم اليقين، بالخير لمستقبل السلام في المنطقة، بل تعيد خلق بيئة ربما تصبح مناسبة جداً للعودة إلى العنف في المستقبل.

بالإضافة إلى فسحها المجال أمام داعش، تواصل حالة الفوضى الحالية في الشّمال الشّرقي نشر مستوىً من عدم اليقين والإحباط، الذي استغلته الجماعات المسلّحة والمتطرفة في السابق لصالحها، كما هو موضح أعلاه. وبعد أن تعرضت قوات سوريا الديمقراطية، تحت ضغط مزدوج من الأتراك وبعد أن خلُصت إلى أنها لا تستطيع الاعتماد على المجتمع الدولي لانتزاع التزام مفتوح لضمان سلامتها، اختارت إعادة التواصل مع الحكومة السورية للتوصل إلى اتفاق محتمل، غير أنها تقوم بذلك الآن من موقف يتسم بالضعف.[123] وفي حال نجحت الحكومة السورية في إعادة تأسيس وجود أكثر قوة لها في جميع أنحاء الشّمال الشّرقي، فقد يتم إنشاء قشرة خارجية من الاستقرار، على الرغم من أنها ستكون معززة مرة أخرى بقبضة حديدية. وفي حين قد يمنع ذلك على المدى القصير عودة ظهور داعش والجماعات المتطرفة الأخرى، إلا أنه يعني أيضاً أن الأسباب الجذرية للنزاع ستظل قائمة، ومن بينها وجود الحكومة السورية.

في نهاية المطاف، فإن الجهود المبذولة لتثبيط التطرّف العنيف في الشّمال الشّرقي في المستقبل ستُحسن صنعاً إذا أخذت في الاعتبار مواطن الضعف الهيكلية المباشرة مثل الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات والتعليم التي كانت قائمة في ظل حكم الحكومة السورية قبل عام 2011 وما تزال مستمرة حتى اليوم في ظل حكم الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية. ويتعيّن على أي جهود يتم بذلها أيضاً التصدي للمظالم الطويلة الأجل المتعلقة بالتهميش، والحرمان من الحقوق الأساسية، والتوزيع غير العادل للثروة، بدلاً من التركيز على مسألة الأيديولوجية التي يبدو أنها ليست إلا إحدى العوامل فقط – وعامل يتسم بالضعف – في شمال شرق سوريا.

وأخيراً، على الرغم من أن داعش قد خسر "الخلافة" وقد لا يتمكن أبداً من إعادة تشكيل نفسه بالصورة التي كان عليها من قبل، إلا أنه لا يزال يتمتع بحضور قوي (وإن كان بطريقة تتسم بقدر أكبر من اللامركزية) في كل من العراق وسوريا. وكما هو الحال في شمال شرق سوريا، يواجه العراق تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية هائلة لا تزال تشكل تهديداً لجهود تحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل. ويحذر مسؤولو الحكومة العراقية من أن مقاتلي داعش يمارسون حرية التنقل في المناطق الجبلية التي يصعب السيطرة عليها أو مراقبتها. وكما هو الحال في العراق أيضاً، يعتبر المصير النهائي لعشرات الآلاف من المقاتلين والنساء والأطفال الأجانب الذين كانوا في يوم من الأيام ينتمون إلى داعش غير معروف. فضلاً عن ذلك، من الواضح أن النظام القضائي العراقي مثقل بالعدد الكبير من القضايا التي قد تواجه المحاكمة. في غضون ذلك، يتعرض الأشخاص المتهمون بصلاتهم بجماعات تصنفها الأمم المتحدة على أنها إرهابية لظروف قاسية أو تتم معاملتهم كأشخاص منبوذين من قبل مجتمعاتهم في حال تم السماح لهم بالعودة إليها. ويزيد هذا المزيج من المظالم المجتمعية المستمرة والضعف الهيكلي وانعدام السيطرة على المناطق الحدودية من خطر الامتداد إلى سوريا في المستقبل في حال توفرت فرصة أخرى لداعش لإعادة تنظيم صفوفه. وبالنظر إلى الدور الذي لعبته الأحداث في العراق في إنشاء داعش في المقام الأول، وتدفق المقاتلين والأسلحة عبر الحدود إلى سوريا، الذي ساهم في سيطرة التنظيم في نهاية المطاف على المنطقة، فإنه لا بد من تنسيق أي جهود تبذلها الجهات الفاعلة الخارجية لمنع عودة ظهور التطرّف العنيف في شمال شرق سوريا مع سياسات مماثلة في الجارة العراق.

حي الفردوس في مدينة الرقة، سوريا. 2021. الصورة: محمد عثمان

8. كوفيد-19: التداعيات على شمال شرق سوريا

مع تفشي جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم وفتكها بالمجتمعات في أفقر الدول وأكثرها ثراءً على حد سواء، تضرر شمال شرق سوريا أيضاً، الذي شهد نزوح 700,000 شخص من ديارهم بسبب الافتقار إلى الموارد وانعدام إمكانية الوصول ونقص الاهتمام بالمنطقة.[124] وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تم توضيحها أعلاه، إلى جانب حقيقة أن الشّمال الشّرقي يخضع لحكم جهة فاعلة من غير الدول، فقد تسبب الوباء بتأثير مدمر على المنطقة. وحتى 24 آب/أغسطس 2020، وصل عدد حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس إلى 394 حالة، كان نحو خُمسها تقريباً بين العاملين في القطاع الصحي.[125] وقد اتهم مسؤولون كُرد وأمريكيون الحكومة السورية بعرقلة شحنات مواد الاختبار والإمدادات الطبية إلى الشّمال الشّرقي. كما أقرت منظمة الصحة العالمية بحدوث تأخيرات في نقل عينات الاختبار من الشّمال الشّرقي إلى المختبرات في دمشق من أجل فحصها هناك، على الرغم من أنها قالت منذئذ إنّ المسائل قد حُلّت.[126]

وتفاقمت الأزمة الإنسانية في شمال شرق سوريا بعد أن قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت ضغط من الاتحاد الروسي، بإغلاق مركز مساعدات إنسانية باعتباره مركزاً غير مرخص من قبل الأمم المتحدة في 10 كانون الثاني/يناير عند معبر اليعربية على الحدود العراقية السورية. وكان المعبر الحدودي بمثابة خط إمداد رئيسي لمنظمة الصحة العالمية ومجموعات الإغاثة الخاصة التي تقدم المساعدة الطبية إلى شمال شرق سوريا. غير أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتحديد طرق بديلة لسد الفجوة لم تتكلل حتى الآن بالنجاح.[127]

كما يعد السكان المستضعفون المحتجزون في ظروف مكتظة مصدراً إضافياً للقلق، كالـ 65,000 شخص تقريباً الذين لا يزالون عالقين في الهول ونحو 10,000 شخص من مقاتلي داعش ومؤيديه المنتشرين في السجون المؤقتة في المنطقة.

شارع الجسر المعلق، حي الحويقة، دير الزور، سوريا. شباط/فبراير 2021. الصورة: صدى الشرقية

9. النتائج

بشكل عام، يشير البحث الذي أعدّيناه إلى أن ارتفاع مستوى التطرّف العنيف واللّجوء إلى العنف في شمال شرق سوريا كان يتسم بالانتهازية إلى حد كبير، ومدفوعاً بنقاط ضعف هيكلية وعوامل "الدفع والجذب" أكثر منه بالانسجام الأيديولوجي الواسع النطاق مع الجماعات المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكما ذكرنا سابقاً فإن العديد من هذه العوامل الأساسية لا تزال قائمة، وقد تفاقمت جراء العمليات العسكرية في الشّمال الشّرقي، والمظالم والشكاوى المنتشرة على نطاق واسع ضد الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية اللتين يقودهما الكُرد، ونقص المساعدات الدولية، وأخيراً ظهور جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على السكان.

تعد أسباب التطرّف المفضي إلى العنف معقّدة ومرتبطة بالسياق المحلي، وقد توصلت الأبحاث إلى أنها غالباً ما تدور حول مزيج من الأيديولوجية (بما في ذلك الدين) والمظالم والهوية والعوامل الاقتصادية والدعاية التي تتغذى عليها. وعلى الرغم من أن الأبحاث قد أثبتت أن التطرّف العنيف ينشأ نتيجة لمجموعة من العوامل المترابطة والقابلة للتحديد، إلا أنه لا يمكن مع ذلك التنبؤ به من خلال التركيز على متغير واحد فقط. ولا زلنا لا نعرف لماذا يتوجه أفراد معينون داخل المجتمع المحلي أو المجتمع الأوسع نحو التطرّف أو يميلون نحو ارتكاب العنف أو يختارون الانضمام إلى جماعات متطرفة عنيفة. ومع إدراك أنه لا يوجد مزيج بسيط من الأسباب التي تؤدي إلى التطرّف العنيف أو التطرّف المفضي إلى العنف، قام بحثنا بتحديد عدد من الدوافع لدى المجتمعات في شمال شرق سوريا التي أدت في السابق إلى التطرّف العنيف أو التطرّف المفضي إلى العنف، والتي إذا لم يتم التصدي لها، فإنها قد تتسبب بظهوره مجدداً في المستقبل. وتشمل هذه الدوافع:

- الافتقار إلى العدالة والمساءلة المقترن بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛
- فراغ أمني ناجم عن نزاع طويل الأمد وغير محسوم في سوريا وامتداده من العراق؛
- التهميش والتمييز الحقيقيين أو المتصورين؛
- الفساد والإفلات من العقاب من جانب النخبة الحاكمة (الدولة/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/قوات سوريا الديمقراطية)؛
- ندرة الفرص الاقتصادية على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة؛
- سوء الحوكمة لدى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المختلفة (الدولة/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/قوات سوريا الديمقراطية)؛
- فرص الانخراط في التطرّف أثناء الاعتقال أو خلال التواجد في مخيمات النزوح؛
- وجود خطر من أن تكون المعتقدات والأيديولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية قد تعرضت لسوء الاستخدام والتعبئة في الماضي وأن يتم الأمر ذاته في المستقبل لخلق توترات اجتماعية واحتمال اندلاع العنف.

10. التوصيات السياسية القصيرة والمتوسطة المدى من أجل بناء القدرة على الصمود

من الواضح تماماً، واستناداً إلى الأبحاث ومناقشات حلقات العمل التي قمنا بها أن تلبية الاحتياجات في شمال شرق سوريا مرهون بالتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتنفيذ البرامج المستدامة التي، قبل كل شيء، تثمن كرامة الإنسان. ولتحقيق هذا الغرض، تعتبر التوصيات الواردة أدناه موجّهة إلى كل من الجهات الفاعلة الدولية (وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات الإغاثة الدولية، والجهات المانحة، وما إلى ذلك) وأصحاب المصلحة السوريين (الجهات الفاعلة الحكومية المحلية والوطنية، والفصائل غير التابعة للدولة، والجهات الفاعلة غير الحكومية).

ويتعين على الجهات الفاعلة التي تعتزم التدخل في هذه المنطقة للمساهمة في التخفيف من مخاطر التطرّف أو العودة إلى العنف أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الرئيسية التالية عند تقديم المساعدة المبكرة وأن تحرص على إدماج آليات الرصد والتقييم الفعّالة في برامجها. غير أننا نحجم عن التوضيح بالتفصيل كيف ومتى يجب على كل جهة فاعلة تبني هذه التوصيات؛ بل نسعى، أن تكون هذه التوصيات عوضاً عن ذلك بمثابة توجيهات لأصحاب المصلحة كي يتمكنوا من فهم ما يتوجب القيام به. علاوة على ذلك، من الضروري أن يستند أي دعم يتم تقديمه إلى عدة خطوات/مبادئ أولية بغية إدماج وتمكين الأصوات المحلية ومجتمعاتها.

جمع المعلومات: كي تتمتع البرامج بالفعالية، لا بد أن تستند القرارات المستنيرة إلى بيانات يتم جمعها على الأرض حول دوافع التطرّف والعنف؛ بمعنى آخر، يتعين فهم مصدر المظالم وجمع الأدلة حول البرامج الناجحة والفعّالة. وبينما نشهد حالياً ندرة في توفر هذه البيانات لأسباب متعلقة بإمكانية الوصول والحالة الأمنية، إلا أن القدرات متوفرة بالفعل على الأرض ولا بد من الحفاظ على استدامتها وتحسينها. ولا بد أيضاً من الاستعانة بالجهات الفاعلة المحلية وتزويدها، عند الحاجة، بالمهارات اللازمة للقيام بهذا الدور.

تحديد الجهات الفاعلة المحلية: ثمة حاجة ماسة للاستثمار في تحديد الجهات الفاعلة المحلية على الأرض ومشاركة هذه المعلومات على نطاق أوسع. ولا بد من توفير الدعم للجهات المحلية التي يتم التحاور معها خلال جمع البيانات ذات الصلة وتحديدها ومشاركتها مع الجهات المانحة المحتملة (من خلال سجل إلكتروني). وحيثما أمكن، يمكن تشجيع الجهات الفاعلة المحلية على القيام بتسجيل نفسها في حال كانت تتمتع بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. ويتعين التعامل مع المسائل السرية بعناية شديدة وحماية خصوصية الأفراد حسب الاقتضاء.

بناء القدرات والمؤسسات المحلية: قد تستفيد المؤسسات الناشئة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات المجتمعية والمجالس المحلية والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، وجميعهم من الشركاء المحتملين للبرامج، من بناء القدرات والتدريب والتوجيه لزيادة فعاليتهم إلى الحد الأقصى. غير أن المسألة لا تقتصر فقط على استقطاب الخبراء التقنيين الدوليين – الذين غالباً ما يجلبون معهم أيضاً قيمة مضافة من الخبرات والتجارب المقارنة وينقلون معرفتهم إلى الجهات الفاعلة المحلية. بل تستدعي أيضاً ربط الجهات الفاعلة المحلية مع جهات فاعلة محلية مماثلة من دول أو مناطق مختلفة – لا سيما إذا كانت قد تعاملت مع تحديات مماثلة أو عملت في ظل ظروف مشابهة.

التنسيق: غالباً ما يكون التواصل بين الجهات الفاعلة المحلية التي تعمل في قطاعات مختلفة – كالعدالة والتنمية والمساعدات الإنسانية والأمن على سبيل المثال – ضئيل أو معدوم. ولذلك فإن من شأن الاستثمار في إنشاء تلك الروابط وتنميتها ودعم البرامج والأنشطة المشتركة بين القطاعات أن يقطع شوطاً طويلاً في تعزيز فعالية تلك الجهات. كما أن المساعدة في إعداد تحليل يراعي المنظور الجنساني في هذه النُهج وضمان إشراك النساء والشباب والأطفال، من شأنه أن يعزز البرامج الفردية ويوطد التنسيق في ما بينها.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة: لمزيد من التأثير والتآزر، يجب أن تتوافق البرامج والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1)؛ وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف 4)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف 5)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)؛ والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10)؛ وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11)؛ وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الهدف 16). وسيساعد هذا التوافق في توفير فرص الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وقائمة على المساءلة والشمول على جميع المستويات.

1. تحسين الأمن واحترام سيادة القانون

من الضروري على المدى القصير التركيز على تحسين الوضع الأمني اليومي قدر الإمكان بالنظر إلى الوضع العام للنزاع. تتأثر حالة انعدام الأمن المتفشية حالياً بنقص موظفي إنفاذ القانون المدربين والمجهزين بصورة جيدة، والتوترات داخل المجتمعات المحلية الناتجة عن ممارسات قوات سوريا الديمقراطية، والانتشار المستمر للمقاتلين السابقين المسلحين (بما في ذلك مقاتلو داعش)، وتواجد قوات عسكرية أجنبية، وتوفّر الأسلحة على نطاق واسع. وتشمل الخطوات التي يجب النظر فيها ما يلي:

- تقديم برامج ملائمة من الناحية الثقافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم المشورة للأشخاص المنخرطين أو المرتبطين بالتطرّف العنيف أو النزاع الداخلي الأوسع نطاقاً. كما ينبغي التأكد من أنها تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتضمن برامج موجهة للشباب.
- تشجيع الأفراد على التخلي عن الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال إعداد برامج تركز على تزويدهم بالموارد التعليمية المعتمدة والفرص الاقتصادية. كما لا بد من ضمان حصول ضحايا الانتهاكات التي ارتكبها مثل هؤلاء الأشخاص على فرص مماثلة لتحقيق العدالة، بما في ذلك سبل جبر الضرر (أنظر القسم 4 أدناه).
- استكشاف فرص تطبيق الآليات التقليدية الشائعة لتسوية المنازعات أو دعمها، كالوساطة والتحكيم والعدالة التصالحية من أجل حل النزاعات المحلية وتحقيق السلام المستدام. ولا بد من إدراج التعاون بين زعماء العشائر وقادة المجتمع المحلي وسلطات قوات سوريا الديمقراطية كجزء من البرنامج كي تتكلل هذه الجهود بالنجاح.
- توفير تدريب عملي في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن التابعة لقوات سوريا الديمقراطية متى ما احتاجت لذلك، بالإضافة إلى موظفي إنفاذ القانون وجميع المعنيين بإقامة العدل مع ضمان تحقيق الرقابة المستقلة. ويجب أن يتم ذلك بطريقة تمهد السبيل نحو تحقيق الإصلاح المؤسسي الطويل الأجل في فترة ما بعد التسوية.

2. التخفيف من آثار الصدمات النفسية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي

- ينبغي أن تشكل معالجة آثار الصدمات النفسية الناجمة عن النزاع، وهي مسألة أثارها العديد من المشاركين في الدراسة الاستقصائية، أولوية بالنسبة للمنظمات التي تملك الموارد والخبرات للقيام بذلك. ولا بد من تصميم برنامج رعاية نفسية واجتماعية من أجل توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية لمن يعانون من إصابات بدنية وإعاقة حركية وصدمات نفسية وغيرها من الاحتياجات التي تتطلب رعاية طبية متخصصة أو مستمرة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص وإعطاء الأولوية لضحايا الاغتصاب والتعذيب وغيرهما من أشكال الأذى الجسدي الشديد الذي ترتكبه أطراف النزاع، فضلاً عن الاهتمام بالأطفال.
- تقديم الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والخدمات القانونية في المجتمعات التي توفر حالياً المأوى لضحايا التطرّف العنيف، بمن فيهم ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

3. تعزيز الحوكمة الرشيدة

لضمان تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، من الضروري استعادة الثقة في الحوكمة المحلية وتعزيزها. ويمكن المساهمة في تحقيق ذلك من خلال البرامج التي تعمل على ما يلي:

- رفع مستوى الشفافية: ضمان قيام هياكل الحوكمة المحلية بالإعلان عن جدول أعمالها وأولوياتها، والإفصاح عن ميزانياتها لأفراد المجتمع.
- بناء قدرات المجتمع المدني في الرصد القائم على الأدلة لأداء السلطات المحلية وميزانياتها سعياً للحد من الفساد.
- ترسيخ هياكل حوكمة محلية تمثيلية على نطاق أوسع تشمل مجموعات الأقليات والفئات المهمشة تقليدياً والنساء، بدلاً من استنساخ التسلسلات الهرمية الاجتماعية الموجودة.
- تعزيز مشاركة المواطنين الشاملة: بناء منصات وآليات متجذرة في المجتمع لتحقيق المساءلة الاجتماعية، يمكن من خلالها للجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية المشاركة في المداولات المتعلقة بالسياسات وتحديد المبادرات ذات الأولوية، فضلاً عن المشاركة في تنفيذ السياسات ورصد النتائج.

- إجراء تقييمات منتظمة لاحتياجات المجتمع المدني وبناء القدرات في مجال المداولات الجماعية، والتنفيذ التعاوني للمبادرات المحلية، والرصد الفعّال القائم على الأدلة للأداء والميزانيات.
- تعزيز الوصول إلى العدالة (أنظر القسم 4 أدناه).
- تحسين تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه وإدارة النفايات وما إلى ذلك، لتخفيف حدة المصاعب وتعزيز شرعية المؤسسات الحاكمة المحلية.
- إنشاء مؤسسات حوكمة محلية قوية ومتجاوبة: يمكن تعزيز القدرات الإدارية لدى السلطات البلدية من خلال برامج التدريب المكيفة محلياً والتي تركز على مجالات مثل الإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي والمشاركة المجتمعية.
- تعزيز المشاركة من خلال آليات المساءلة الاجتماعية الملائمة التي تعزز الأواصر بين المواطنين والسلطات المحلية.
- تعزيز المؤسسات المحلية مثل المجالس القروية والقبلية والمنظمات الدينية.
- الحد من مستويات الفساد من خلال تعزيز آليات مكافحة الفساد والقيام بالرقابة المستقلة، مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل العدالة والصحة والتعليم.
- وضع الأطر القانونية التي تحمي حرية الرأي والتعبير والتعددية وتنوع وسائل الإعلام، فضلاً عن الحق في إنشاء التنظيمات.

4. ضمان الوصول للعدالة

- دعم الجهود الرامية لإتاحة فرص وصول الجميع إلى العدالة من خلال التركيز على تعزيز نزاهة مؤسسات العدالة وفعاليتها وضمان خضوع هذه الهيئات للرقابة المستقلة والمساءلة.
- تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما ينبغي التركيز بشكل خاص على مساعدة الأسر التي تبحث عن أقاربها المفقودين الذين قد يكونون مدفونين في المقابر الجماعية التي خلفها داعش وحوادث القتل في صفوف المدنيين جراء قصف التحالف الدولي.
- تقديم الخبرات والتجارب المقارنة من الدول/المناطق الأخرى للمساعدة في إيجاد مسارات عملية وعادلة للبت في المسائل الصعبة بشأن الأراضي والإسكان وحقوق الملكية.

5. تعزيز المجتمع المدني وإشراك المجتمعات المحلية

- إعداد استراتيجيات مشتركة وقائمة على المشاركة يتم تصميمها محلياً مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف منع عودة ظهور التطرّف العنيف وحماية المجتمعات من التجنيد من خلال التصدي لعوامل الدفع والجذب الموضحة سابقاً في هذا التقرير.
- دعم تدابير بناء الثقة على مستوى المجتمع من خلال توفير منصات مناسبة للحوار والإفصاح عن المظالم. ويشمل ذلك المساهمة في إقامة منابر تتصدى لدوافع التطرّف العنيف – أو الترويج لإقامة مثل هذه المنابر – بما في ذلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. ولا بد من التأكد من قدرة النساء على التعبير عن المظالم الخاصة بهن وأن يكون لهن مقعد على مائدة صنع القرار.
- اعتماد نماذج وبرامج الخفارة المجتمعية التي تمثل السكان المحليين بهدف حل القضايا المحلية بالشراكة مع ممثلي المجتمع.
- دعم الأنشطة التي تُمكّن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والشباب والمنظمات النسائية والزعماء الدينيين من دول أخرى في المنطقة أو العالم من مشاركة الممارسات الجيدة والخبرات من أجل تعزيز الجهود المحلية. ويجب أن يشمل ذلك تعزيز قيم التسامح والتعددية.

6. التعليم وتطوير المهارات والتوظيف

- يعتبر التعليم في الشّمال الشّرقي من المجالات التي تستدعي القيام باستثمارات فورية. فالترتيبات المتبعة حالياً (المناهج غير المعتمدة لقوات سوريا الديمقراطية أو مناهج اليونيسف) مجرد إجراءات مؤقتة لا تؤهل الطلاب لتحقيق النجاح أو تنمية المهارات على المدى الطويل. ولذلك لا بد أن يحصل الطلاب في الشّمال الشّرقي على مواد تعليمية خالية من المحتوى الطائفي وتتماشى مع المعايير الدولية وفقاً لمستواهم المناسب وتكون معتمدة وتزودهم بمهارات التفكير النقدي وتراعي النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع السوري.
- لا بد أن تساهم البرامج في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (من سن 3 إلى 8 سنوات) لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم شامل وعالي الجودة. كما لا بد أن تعزز البرامج المهارات الشخصية والتفكير النقدي ومحو الأمية الرقمية؛ وأن تستكشف سبل إدراج التربية المدنية في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية. فضلاً عن ذلك، يجب بناء قدرات المعلمين والمربين لدعم هذه الخطة.
- تحفيز السلطات المحلية لخلق فرص اجتماعية واقتصادية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، والاستثمار في تزويد الناس بالمهارات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي من خلال فرص التعليم ذات الصلة.

7. تمكين الشباب

- مخاطبة الشباب المعرضين للخطر: يجب أن تولي البرامج اهتماماً خاصاً بالشباب المعرضين للخطر، أي الشباب والشابات الذين ربما يستهدفهم المتطرفون الذين يتطلعون إلى العودة إلى الشّمال الشّرقي من خلال استغلال المظالم المستمرة وعدم توفر فرص العمل. ويمكن أن يشمل ذلك التدريب المهني والمشاريع المجتمعية والبرامج القائمة على مبادئ تقدير الذات واحترام الآخرين والتفكير النقدي.
- دعم مشاركة الشابات والشبان في الأنشطة التي تهدف إلى منع التطرّف العنيف، من خلال آليات المشاركة على النحو المنصوص عليه في إعلان عمّان لعام 2015 حول الشباب والسلام والأمن.[128]
- تشجيع دمج الشابات والشبان في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي من خلال دعم إنشاء مجالس الشباب والآليات المماثلة التي تمنح الشابات والشبان منبراً للمشاركة في الخطاب السياسي السائد.
- إشراك الشابات والشبان الذين يصعُب الوصول إليهم، مثل أولئك الذين ينتمون إلى فئة غير ممثلة تمثيلاً كافياً أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأقليات، في الجهود المبذولة لمنع التطرّف العنيف أو التطرّف المفضي إلى العنف.
- لا بد من بذل المزيد من الجهود لتشجيع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية والجهات المانحة الأخرى على توفير آليات تمويل للمنح الصغيرة المخصصة للنساء والشباب من أصحاب المشاريع الاجتماعية ليتمكنوا من تطوير أفكارهم الخاصة بشأن تعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام التطرّف العنيف والتطرّف المفضي إلى العنف.

8. تمكين المرأة

- ضمان أن تشمل جميع التوصيات المذكورة أعلاه تحليلاً يراعي المنظور الجنساني وأن تساهم في القضاء على الإقصاء والتهميش الحقيقي أو المتصور ضد المرأة، حتى تتمكن من المشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والشؤون العامة.
- تعزيز قدرة النساء ومنظمات المجتمع المدني المختصة بشؤون المرأة على الانخراط في جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالتطرّف العنيف.
- التأكد من أن يتم تخصيص جزء من جميع الأموال المخصصة للتصدي للتطرف العنيف والتطرّف المفضي إلى العنف للمشاريع التي تلبي الاحتياجات الخاصة بالمرأة أو التي تعمل على تمكينها.
- دعم المبادرات التربوية والاقتصادية الموجهة على وجه الخصوص للنساء لتمكينهن من المشاركة في صنع القرار في مجتمعاتهن المحلية، لا سيما ربّات الأسر اللواتي ربما قُتل أزواجهن أو فُقدوا بسبب النزاع.
- دعم البرامج الهادفة إلى توعية المجتمع بالأدوار القيادية للمرأة.

9. الاتصالات الاستراتيجية ووسائل التواصل الاجتماعي

- المساعدة في تطوير استراتيجيات الاتصالات وتنفيذها، بما في ذلك تلك التي تتم من خلال البث الإذاعي ووسائل التواصل الاجتماعي، من أجل التصدي للخطاب المرتبط بالتطرّف العنيف والتطرّف المفضي إلى العنف. ويجب أن تتلاءم هذه الاستراتيجيات مع السياقات المحلية وأن تُصاغ بطريقة تأخذ بعين الاعتبار القوة التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي ونطاق تأثيرها وتراعي المنظور الجنساني.
- دعم الجهود المبذولة لتزويد الضحايا بمنصة لتحويل تجاربهم واختباراتهم إلى قوة بناءة تعمل على منع التطرّف العنيف والتطرّف المفضي إلى العنف.
- المساعدة في صياغة تدريبات إعلامية وقواعد سلوك للصحفيين في منطقة الشّمال الشّرقي أو دعم الجهود المحلية لتطويرها. ولا بد من التأكد من أن أي برامج يتم تبنيها تضم صحفيات وذلك لإعطاء صوت للنساء السوريات وتحقيق التوازن المناسب بين الجنسين في التقارير الواردة من الشّمال الشّرقي ومحيطه.

10.الرصد والتقييم الفعالين

- ضمان وجود آليات فعالة لرصد وتقييم هذه التدخلات للتأكد من أن البرامج تحقق الأثر المطلوب.

الجامع الكبير شمال متحف الرقة، مدينة الرقة، سوريا. آذار/مارس 2021. الصورة: صدى الشرقية

المرفق الأول: تواتر الإجابات حول نوعية الحياة

الجدول 1: الإجابات على السؤال حول القدرة على إعالة النفس تحت حكم الأطراف المختلفة

القدرة على إعالة النفس/الأسر	التواتر	النسبة
ما قبل داعش		
لا	37	46.25
نعم	38	47.5
إلى حد ما	4	5
لا أعرف	1	1.25
المجموع	80	100
تحت حكم داعش		
لا	61	76.25
نعم	13	16.25
إلى حد ما	1	1.25
لا أعرف	5	6.25
المجموع	80	100
ما بعد داعش		
لا يوجد جواب	1	1.25
لا	62	77.5
نعم	16	20
لا أعرف	1	1.25
المجموع	80	100

الجدول 2: الإجابات على السؤال حول العيش بكرامة تحت حكم الأطراف المختلفة

العيش بكرامة	التواتر	النسبة
ما قبل داعش		
لا	50	62.5
نعم	30	37.5
المجموع	80	100
تحت حكم داعش		
لا	62	77.5
نعم	12	15
إلى حد ما	3	3.75
لا أعرف	3	3.75
المجموع	80	100
ما بعد داعش		
لا يوجد جواب	1	1.25
لا	64	80
نعم	14	17.5
إلى حد ما	1	1.25
المجموع	80	100

المرفق الثاني: تواتر الإجابات حول الشعور بالأمان والصحة النفسية

الجدول 3: الإجابات حول الشعور بالأمان تحت حكم الأطراف المختلفة

الشعور بالأمان	*التواتر*	*النسبة*
ما قبل *داعش*		
لا	50	62.5
نعم	29	36.25
لا أعرف	1	1.25
المجموع	80	100
في ظل *داعش*		
لا	64	80
نعم	11	13.75
إلى حد ما	2	2.5
لا أعرف	3	3.75
المجموع	80	100
ما بعد *داعش*		
لا يوجد جواب	1	1.25
لا	68	85
نعم	9	11.25
إلى حد ما	1	1.25
لا أعرف	1	1.25
المجموع	80	100

الجدول 4: الإجابات حول الصحة النفسية ما بعد حكم داعش

تواتر الإجابات حول الصحة النفسية

		الإجابات		
		العدد	النسبة	نسبة الحالات
الصحة النفسية أ	متلازمة الكر والفر	48	34.3%	76.2%
	صعوبة في التركيز	28	20.0%	44.4%
	السلوك المتهور أو المدمّر للذات	5	3.6%	7.9%
	نوبات غضب	29	20.7%	46.0%
	صعوبة فى النوم	30	21.4%	47.6%
المجموع		140	100.0%	222.2%

أ. مجموعة ثنائية التصنيف مجدولة بالقيمة 2 (نعم)

المرفق الثالث: مواطن القوة لدى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ودوافع الانضمام إلى صفوفه

الجدول 5: الإجابات حول القوة التي يتمتع بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

تواتر الإجابات حول قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

		الإجابات (نعم)		نسبة الحالات
		العدد	النسبة	
مواطن القوة لدى داعش أ	الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة	41	10.4%	41.4%
	المال	76	19.3%	76.8%
	السلطة	48	12.2%	48.5%
	الدعم الخارجي	57	14.5%	57.6%
	إيديولوجية *داعش*	42	10.7%	42.4%
	يوفر لي الحماية	13	3.3%	13.1%
	ممارسات الحكومة السورية وحلفائها في سوريا	27	6.9%	27.3%
	التصدي للمظالم التي تعاني منها الطائفة السنيّة	27	6.9%	27.3%
	وسائل التواصل الاجتماعي والدعاية	62	15.8%	62.6%
المجموع		393	100.0%	397.0%

أ. مجموعة ثنائية التصنيف مجدولة بالقيمة 2 (نعم)

الجدول 6: الإجابات حول دوافع الانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

تواتر الإجابات حول أسباب الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

		الإجابات (نعم)		نسبة الحالات
		العدد	النسبة	
أسباب الانضمام إلى	المال	69	12.4%	70.4%
	الإحساس بالقوة والمكانة	60	10.8%	61.2%
	أيديولوجية *داعش*	38	6.8%	38.8%
	الدعاية التي يتبناها التنظيم/أنشطة التواصل	45	8.1%	45.9%
	التصدي للمظالم التي تعاني منها الطائفة السنيّة	35	6.3%	35.7%
	الحصول على الحماية	38	6.8%	38.8%
	مشاكل شخصية – الشعور بعدم الأمان	34	6.1%	34.7%
	التأثر ببعض الأصدقاء/الأقارب	30	5.4%	30.6%
	التأثر بشيخ/شخصية دينية	34	6.1%	34.7%
	البطالة	49	8.8%	50.0%
	التسرب من المدرسة	26	4.7%	26.5%
	فرصة للخروج من سوريا	6	1.1%	6.1%
	البعض كانوا أصلاً خارجين عن القانون	43	7.7%	43.9%
	تحرير سوريا	28	5.0%	28.6%
	الحركات السياسية/السنيّة الأخرى لا تبذل ما يكفي من الجهود للدفاع عن سوريا	21	3.8%	21.4%
المجموع		556	100.0%	567.3%

أ. مجموعة ثنائية التصنيف مجدولة بالقيمة 2 (نعم)

الملحق الرابع: الفئات السكانية التي تعد سهلة الاستهداف من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

الجدول 7: الفئات السهلة الاستهداف من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

تواتر الإجابات حول سهولة الاستهداف

		الإجابات		
		العدد	النسبة	نسبة الحالات
سهولة الاستهداف أ	الشباب من عمر 16-25	67	16.6%	67.7%
	الفقراء	65	16.1%	65.7%
	العاطلون عن العمل	61	15.1%	61.6%
	الأغنياء/أصحاب رؤوس الأموال	16	4.0%	16.2%
	القُصّر غير المصحوبين بذويهم (دون الـ16 عاماً)	59	14.6%	59.6%
	الأشخاص الذين يعانون من مشاكل شخصية – الشعور بعدم الأمان	46	11.4%	46.5%
	المتدينون	44	10.9%	44.4%
	المتسربون من المدارس	44	10.9%	44.4%
	غير ذلك، أذكر السبب	1	0.2%	1.0%
المجموع		403	100.0%	407.1%

أ. مجموعة ثنائية التصنيف مجدولة بالقيمة 2 (نعم)

المرفق الخامس: الانحدار الترتيبي للتصورات تجاه الحكومة السورية بحسب العمر ومستوى الدخل

الجدول 8: الانحدار الترتيبي للتصورات تجاه الحكومة السورية بحسب العمر

تقديرات المعامل

		التقدير	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	فاصل الثقة 95%	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
العتبة	[Q17_GoS = 1.0]	-2.018	.815	6.134	1	.013	-3.615	-.421
	[Q17_GoS = 2.0]	-1.648	.745	4.897	1	.027	-3.108	-.188
	[Q17_GoS = 3.0]	.090	.622	.021	1	.885	-1.128	1.308
	[Q17_GoS = 4.0]	1.139	.647	3.097	1	.078	-.129	2.408
	[Age=1.0]	2.830	.838	11.421	1	.001	1.189	4.472
	[Age=2.0]	2.944	.779	14.280	1	.000	1.417	4.470
	[Age=3.0]	1.821	.782	5.417	1	.020	.288	3.354
	[Age=4.0]	0 أ	.	.	0	.	.	.

دالة الاتصال: لوغاريتمية. **مجدولة بالقيمة 5 (سلبي جداً)**

أ. تم تحديد هذا البارامتر بقيمة صفر لأنه مكرر.

جودة الملاءمة

	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
Pearson	7.154	12	.847
Deviance	8.073	12	.779

دالة الاتصال: لوغاريتمية.

الجدول 9: الانحدار الترتيبي للتصورات تجاه الحكومة السورية حسب مستوى الدخل

		التقدير	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	فاصل الثقة 95%	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
العتبة	[Q17_GoS = 1.0]	-21.983	1.020	464.851	1	.000	-23.981	-19.985
	[Q17_GoS = 3.0]	-19.571	.377	2698.118	1	.000	-20.309	-18.832
	[Q17_GoS = 4.0]	-18.613	.301	3828.696	1	.000	-19.202	-18.023
الموقع	[Income_level=1.0]	-17.453	.519	1131.977	1	.000	-18.469	-16.436
	[Income_level=2.0]	-17.567	.000	.	1	.	-17.567	-17.567
	[Income_level=3.0]	0 أ	.	.	0	.	.	.

دالة الاتصال: لوغاريتمية. **مجدولة بالقيمة 5 (سلبي جداً)**

أ. تم تحديد هذا البارامتر بقيمة صفر لأنه مكرر.

جودة الملاءمة

	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
Pearson	1.420	4	.841
Deviance	1.705	4	.790

دالة الاتصال: لوغاريتمية.

المرفق السادس: الانحدار الترتيبي للتصورات تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب الموطن الأصلي

الجدول 10: الانحدار الترتيبي للتصورات تجاه قوات سوريا الديمقراطية حسب المنطقة

تقديرات المعامل

		التقدير	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	فاصل الثقة 95%	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
العتبة	[SDF = 1.0]	-.497	.993	.251	1	.617	-2.443	1.449
	[SDF = 2.0]	2.671	1.224	4.758	1	.029	.271	5.070
	[SDF = 3.0]	5.265	1.316	16.009	1	.000	2.686	7.844
	[SDF = 4.0]	6.000	1.327	20.453	1	.000	3.400	8.601
الموقع	[Place_of_origin=1]	6.948	1.387	25.095	1	.000	4.229	9.666
	[Place_of_origin=2]	5.849	1.340	19.066	1	.000	3.224	8.475
	[Place_of_origin=3]	2.622	1.421	3.405	1	.065	-.163	5.408
	[Place_of_origin=4]	3.682	1.350	7.433	1	.006	1.035	6.329
	[Place_of_origin=5]	1.078	1.292	.697	1	.404	-1.454	3.609
	[Place_of_origin=6]	0 أ	.	.	0	.	.	.

دالة الاتصال: لوغاريتمية. **مجدولة بالقيمة 5 (سلبي جداً)**

أ. تم تحديد هذا البارامتر بقيمة صفر لأنه مكرر.

جودة الملاءمة

	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
Pearson	10.325	15	.799
Deviance	11.476	15	.718

دالة الاتصال: لوغاريتمية.

اختبار الخطوط المتوازية أ

النموذج	2- دالة الإمكان اللوغاريتمية	مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
الفرضية الصفرية	42.296			
عام	28.788ب	13.508ج	15	.563

أ تنص الفرضية الصفرية على أنّ بارامترات الموقع (معاملات الميل) هي نفسها عبر فئات الإجابات.

ب دالة الاتصال: لوغاريتمية.

ج لا يُمكن زيادة قيمة دالّة الإمكان اللّوغاريتميّة (log-likelihood) بعد التّوصُّل إلى أقصى حد من التّخفيض إلى النّصف (step-halving).

قائمة المراجع

[1] يُطلق على الكيان الذي يسيطر حالياً على شمال شرق سوريا اسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ويشار إليه بشكل عام باسم "الإدارة الذاتية". وبينما تعتبر قوات سوريا الديمقراطية قوة قتالية، تعد الإدارة الذاتية هيئة مدنية يقودها من الناحية النظرية تحالف من الكُرد والعرب، لكن يسيطر عليها في الواقع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وتقوم قوات سوريا الديمقراطية (التي تضم وحدات حماية الشعب، وهي الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي)، إلى جانب قوات الشرطة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، الآسايش، بالحفاظ على الأمن في المناطق الخاضعة لإدارتها. أنظر روبي ميلين، "نبذة تاريخية عن قوات سوريا الديمقراطية، التحالف الذي يقوده الكُرد والذي ساعد الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية"، واشنطن بوست، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.washingtonpost.com/world/2019/10/07/brief-history-syrian-democratic-forces-kurdish-led-alliance-that-helped-us-defeat-islamic-state/.

[2] تكشف المقابلات عن الاستياء من ندرة الفرص المتاحة للأطفال لتلقي تعليم خالٍ أيضاً مما وصفه الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بـ "الدعاية"، سواء في ظل حكم الحكومة السورية أو تنظيم الدولة الإسلامية أو قوات سوريا الديمقراطية.

[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "الجمهورية العربية السورية: الاستجابة لكوفيد-19"، 18 أيار/مايو 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-covid-19-response-update-no-04-18-may-2020.

[4] هيومن رايتس ووتش، "سوريا: تقييد المساعدات يعرقل الاستجابة لـ'كورونا'"، 28 نيسان/أبريل 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/28/341253.

[5] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير الخامس والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، S/2020/53. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://undocs.org/ar/S/2020/53.

[6] أُجريت الأبحاث والمقابلات الخاصة بهذه الورقة البحثية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020.

[7] نظراً لمحدودية الوصول إلى المناطق التي تتم دراستها والجمع بين الدراسات الاستقصائية والمقابلات الشخصية الفردية المطوّلة، مع تحديد الأفراد من خلال الدراسات الاستقصائية وأيضاً من خلال ورش العمل، استخدم البحث الأسلوب العمدي (الغرضي) وأسلوب كرة الثلج في جمع البيانات. ونظراً للإطار الزمني المحدود والمخاطر المتعلقة بالوصول إلى الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات لإجراء استبيان مفصل، فقد كان غالبية المجيبين من الذكور، مما أدى إلى إفراز نتائج أقل توازناً بين الجنسين مما كنا نفضّل.

[8] عُقدت ورش العمل الافتراضية كبديل لورشة عمل واحدة في مدينة نيويورك بسبب قيود السفر المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد.

[9] نيت روزنبلات وديفيد كيلكالين، كيف أصبحت الرقّة عاصمة لتنظيم الدولة الإسلامية: دراسة عن حالة حرب بالوكالة، (فينكس: مؤسسة أمريكا الجديدة، 2019).

[10] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019؛ كانون الثاني/يناير 2020.

[11] المرجع نفسه.

[12] سكان المدن، "سوريا: المحافظات والمدن الرئيسية والبلدات - إحصاءات عن السكان وخرائط ورسوم بيانية والطقس ومعلومات من الإنترنت".

[13] حسن حسن، "معركة الرقّة وتحديات ما بعد التحرير"، مركز مكافحة الإرهاب، المجلد 10، العدد 6، حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://ctc.usma.edu/the-battle-for-raqqa-and-the-challenges-after-liberation.

[14] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019؛ كانون الثاني/يناير 2020.

[15] فابريس بالانش، الطائفية في الحرب الأهلية السورية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2018. مأخوذ من: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/sectarianism-syrias-civil-war-geopolitical-study.

[16] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019؛ كانون الثاني/يناير 2020.

[17] تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر سوريا (رسمياً الفرع القطري السوري) في نيسان/أبريل 1947 على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأتباع زكي الأرسوزي، وحكم سوريا باستمرار منذ انقلاب عام 1963 الذي أتى بالحزب إلى السلطة. وتتمثل المبادئ التأسيسية للحزب في القومية والشعبوية والاشتراكية والإيمان بـ "وحدة وحرية الأمة العربية داخل وطنها".

[18] بدأ تعريب أسماء المدن والقرى في عام 1945.

[19] بالانش 2018.

[20] المرجع نفسه.

[21] موسوعة بريتانيكا، "الحرب الأهلية السورية - حقائق وجداول زمنية". يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.britannica.com/event/Syrian-Civil-War.

[22] بالانش 2018.

[23] هيومن رايتس ووتش، "إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا"، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004.

[24] هبة الليثي وخالد أبو اسماعيل. "الفقر في سوريا: 1996-2004. التشخيص واعتبارات السياسات المناصرة للفقراء، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005. مأخوذ من: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Sustainable_development/poverty-in-syria--1996-2004.html.

[25] خالد أبو اسماعيل وآخرون. "الفقر وعدم المساواة في سوريا (1997- 2007)،" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012. مأخوذ من: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Sustainable_development/poverty-and-inequality-in-syria---1997--2007--.html.

[26] هشام ملحم، "سوريا بين مرحلتين"، مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، 1997. مأخوذ من: https://merip.org/1997/06/syria-between-two-transitions/.

[27] آدم كوتس، "كان من الممكن تجنب انتفاضة سوريا من خلال الإصلاح"، الغارديان، 18 أيار/مايو 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/may/18/syria-uprising-reform-bashar-al-assad.

[28] المصدر السابق، مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[29] الليثي وأبو إسماعيل 2005، 27.

[30] لدى سؤاله عما إذا كانت منطقته قد استفادت من الموارد النفطية في المنطقة، قال أحد سكان دير الزور: "في معظم المراحل التاريخية، لم يستخدم النفط في الاقتصاد المحلي، بل كان مخصصاً للجيش".

[31] في عام 2018، كانت سوريا تمتلك احتياطيات نفط تُقدر بنحو 2.5 مليار برميل مركزة في دير الزور والحسكة. أنظر "حرب سوريا: من يستفيد من إنتاج النفط؟" بي بي سي نيوز، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.bbc.com/news/50464561.

[32] كانت محافظات الرقّة والحسكة ودير الزور من بين أكثر المحافظات تكبداً للخسائر الناجمة عن النزاع، حيث سجلت كل منها خسائر وأضرار تجاوزت قيمتها مليار دولار. منظمة الأغذية والزراعة، "حساب التكلفة: قطاع الزراعة في سوريا بعد ست سنوات من الأزمة"، 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: http://www.fao.org/3/b-i7081e.pdf.

[33] ريموند هينبوش وعمر عمادي، الانتفاضة السورية: الأصول المحلية والمسار المبكر (ميلتون: رتليدج، 2018)؛ جوزيف باحوط، "مجتمع الأعمال السوري، سياساته وآفاقه"، في سوريا المعاصرة: التحرر بين الحرب الباردة والسلام البارد، تحرير إيبرهارد كينل (لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية، 1994)، 72-80. سامر عبود، "التحول الاقتصادي وانتشار السلطة الاستبدادية في سوريا"، التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط: تفكيك السلطة، تحرير العربي صديقي، وهايكو ويمن، وليلى الزبيدي (لندن: رتليدج، 2012)، 159-177.

[34] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[35] المرجع نفسه.

[36] المرجع نفسه.

[37] كتب الأطفال عبارة روجت لها آنذاك الثورة المصرية عام 2011 وهي: "الشعب يريد إسقاط النظام".

[38] ليز سلاي، "تعذيب صبي يعيد تنشيط الحركة الاحتجاجية في سوريا" واشنطن بوست، 29 أيار/مايو 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.washingtonpost.com/world/middle-east/torture-of-boy-invigorates-syrias-protest-movement/2011/05/29/AGPwIREH_story.html.

[39] أليكس سنديي، "الوفاة البشعة لصبي سوري تثير غضب المحتجين"، أخبار سي بي إس، 31 أيار/مايو 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.cbsnews.com/news/syrian-boys-brutal-death-rouses-protesters.

[40] بدأت الحكومة استخدام أسلحة عسكرية ثقيلة ضد المحتجين في نيسان/أبريل 2011، عند انتشار جنود ودبابات في مدينتي بانياس وحمص.

[41] مقابلة أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[42] جاي سولومون ونور ملص، "قادة العالم يحثون الأسد على الاستقالة"، وول ستريت جورنال، 19 آب/أغسطس 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.wsj.com/articles/SB10001424053111903639404576516144145940136.

[43] شانون ديك، "تجارة الأسلحة وسوريا"، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، 2 أيلول/سبتمبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.georgetownjournalofinternationalaffairs.org/online-edition/2019/9/2/the-arms-trade-and-syria.

[44] كارين دي يونغ وليز سلاي، "المتمردون السوريون يحصلون على أسلحة متدفقة بأموال جيرانهم في الخليج، بتنسيق من الولايات المتحدة"، واشنطن بوست، 15 أيار/مايو 2012. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/syrian-rebels-get-influx-of-arms-with-gulf-neighbors-money-us-coordination/2012/05/15/gIQAds2TSU_story.html.

[45] خالد يعقوب عويس، "الدبابات السورية تقصف المقاتلين المناهضين للأسد لليوم الثاني"، رويترز، 28 أيلول/سبتمبر 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.reuters.com/article/us-syria/syrian-tanks-pound-anti-assad-fighters-for-2nd-day-idUSL5E7KS4QO20110928.

[46] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.

[47] يستخدم لفظ داعش، وهو اختصار باللغة العربية للدولة الإسلامية في العراق والشام، كمصطلح ازدرائي لتنظيم الدولة الإسلامية.

[48] الجزيرة، "من هي قوات سوريا الديمقراطية؟" 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2019/10/syrian-democratic-forces-191015080247945.html.

[49] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "سوريا: أزمة في عامها التاسع في 9 أرقام"، 13 آب/أغسطس 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.unocha.org/story/syria-crisis-its-9th-year-9-figures.

[50] بوبي غوش، "نبذة تاريخية سياسية حول الإرهابيين الذين يسمون أنفسهم بـ "تنظيم الدولة الإسلامية"،" كوارتز، 13 آب/أغسطس 2014. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://qz.com/248787/a-short-political-history-of-the-barbaric-terrorists-who-call-themselves-the-islamic-state.

[51] جون ف. بيرنز، "غارة أمريكية تصيب متمردين في منزل آمن"، نيويورك تايمز، 8 حزيران/يونيو 2006. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.nytimes.com/2006/06/08/world/middleeast/08cnd-iraq.html.

[52] بيل روجيو، "القوات الأمريكية والعراقية تقتل المصري والبغدادي، اثنان من كبار قادة تنظيم القاعدة في العراق"، مجلة لونغ وور جورنال التابعة لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 9 نيسان/أبريل 2010. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.longwarjournal.org/archives/2010/04/al_qaeda_in_iraqs_to.php.

[53] مجموعة الأزمات الدولية، "سُنّة العراق والدولة: فرصة كبرى أو خسارة فادحة"، 14 آب/أغسطس 2013. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/make-or-break-iraq-s-sunnis-and-state.

[54] "أزمة سوريا: جبهة النصرة تبايع تنظيم القاعدة"، بي بي سي نيوز، 10 نيسان/أبريل 2013. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-22095099.

[55] حلل الخبراء المختصون بشؤون الإرهاب في مؤسسة راند تمويل الجماعة وإدارتها وتنظيمها؛ واستخدامها الذكي لوسائل التواصل الاجتماعي بغرض التجنيد وجمع الأموال؛ وعدم الاستقرار الذي أفرز هذه الجماعة كمشكلة إقليمية في الشرق الأوسط. أنظر مؤسسة راند، "تنظيم الدولة الإسلامية (المنظمة الإرهابية)". يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.rand.org/topics/the-islamic-state-terrorist-organization.html.

[56] ريتشيل كرايسمان، "الرقّة واقتصاد داعش النفطي"، المجلس الأطلسي، 15 أيار/مايو 2007. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/raqqa-and-the-oil-economy-of-isis.

[57] آن برنارد وهويدا سعد، "الاستيلاء على الرقة، عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بحسب القوات المدعومة من الولايات المتحدة"، نيويورك تايمز، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.nytimes.com/2017/10/17/world/middleeast/isis-syria-raqqa.html.

[58] في 30 أيار/مايو 2013، صنّف مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة على أنهما منظمتان إرهابيتان بموجب القرار 1267 (1999).

[59] كريم شاهين، "المتمردون السوريون المدعومون من تركيا يستعيدون بلدة دابق من تنظيم الدولة الإسلامية"، الغارديان، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2016. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.theguardian.com/world/2016/oct/16/turkish-opposition-fighters-syria-dabiq-islamic-state.

[60] سارة الديب، "في الرقّة السورية، سور المدينة القديمة يشهد على الأيام المجيدة"، أخبار أسوشيتد برس، 4 تموز/يوليو 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://apnews.com/851145f687544627b2a01e66ad7d8ad6.

[61] دومينيك إيفانز وأورهان كوسكون وتوم بيري، "تحوّل السّلطة: من يربح في المعركة التي تستهدف شمال شرق سوريا؟" رويترز، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.reuters.com/article/us-syria-security-turkey-usa-power-analy/power-shift-who-gains-in-the-battle-for-syrias-northeast-idUSKBN1WU2K8.

[62] باتريك تاكر، "لماذا تنضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية؟ كيف يجيب المقاتلون عندما تسألهم". ذي أتلانتيك، 9 كانون الأول/ديسمبر 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/12/why-people-join-IS/419685.

[63] فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، "تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي"، 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Financing-of-the-terrorist-organisation-ISIL.pdf.

[64] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019.

[65] المرجع نفسه.

[66] الثغرات في نهج التحالف الدولي، وكذلك الانقسامات الطائفية العميقة في العراق والاستراتيجيات المتغيرة التي تتبعها الحكومة السورية وحلفاؤها تسمح لتنظيم الدولة الإسلامية بالاستمرار في الوجود والتوسع. أنظر: لينا الخطيب، "استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدّد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29 حزيران/يونيو 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542.

[67] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2019، كانون الثاني/يناير 2020.

[68] أخبار أسوشيتد برس، "أحدث الأنباء: قائد أمريكي: مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية يمكن أن "يعاودوا الظهور"، 23 آذار/مارس 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://apnews.com/0ca351f52e454d56a483ae2e57de4e17.

[69] ليام ستاك، "مقطع الفيديو الذي يظهر جثة الصبي المعذب يعمق الغضب في سوريا"، نيويورك تايمز، 30 أيار/مايو 2011. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.nytimes.com/2011/05/31/world/middleeast/31syria.html.

[70] كيلسي زيومك، "تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا"، مجلة بورغن، 13 أيلول/سبتمبر 2013. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.borgenmagazine.com/syrias-history-human-rights-violations.

[71] هيومن رايتس ووتش، "إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا"، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria1109webwcover_0.pdf.

[72] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019.

[73] ميغ أوبري، "لماذا يختار الشباب السوري القتال: قابلية التأثر ومقاومة التجنيد على يد الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا"، انترناشونال ألير ت، أيار/مايو 2016. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.international-alert.org/publications/why-young-syrians-choose-fight.

[74] هيذر م. روبنسون وآخرون، "الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة،" مؤسسة راند 2018. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1681.html. أنظر أيضاً، بينيديتا بيرتي وجوناثان باريس، "ما وراء الطائفية: الجغرافيا السياسية والتفتت والحرب الأهلية السورية"، معهد دراسات الأمن القومي، 2014. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.inss.org.il/publication/beyond-sectarianism-geopolitics-fragmentation-and-the-syrian-civil-war.

[75] هايكو ويمين، "مسيرة سورية من الانتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://carnegie-mec.org/2016/11/22/ar-pub-66344.

[76] إنريكو بارتولومي، "الطائفية ومعركة الروايات في سياق الانتفاضة السورية"، في هينبوش وعمادي 2018.

[77] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ تعليق أحد المشاركين في ورشة عمل افتراضية، أيار/مايو 2020.

[78] هيومن رايتس ووتش، "عدالة منقوصة: المحاسبة على جرائم 'داعش' في العراق"، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2017/12/05/311927.

[79] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر، كانون الأول/ديسمبر 2019.

[80] المرجع نفسه.

[81] مقابلة أجرتها المؤلفة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[82] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2019.

[83] المرجع نفسه.

[84] تقرير الإسكوا، "سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب"، 2020، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.unescwa.org/publications/syria-war-eight-years.

[85] ربيع نصر وآخرون، "هدر الإنسانيّة: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، المركز السوري لبحوث السياسات، أيار/مايو 2014. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic.pdf.

[86] المركز السوري لبحوث السياسات، "العدالة لتجاوز النزاع، تقرير أثار النزاع السوري 2016-2019"، أيار/مايو 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.scpr-syria.org/justice-to-transcend-conflict.

[87] كولين ب. كيلي وآخرون. "تغير المناخ في الهلال الخصيب وتداعيات الجفاف السوري الأخير"، وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، 112 (11) 3241-3246، 17 آذار/مارس 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.pnas.org/content/112/11/3241.

[88] محسن خان وفيصل عيتاني، "الانهيار الاقتصادي في سوريا"، المجلس الأطلسي، 27 حزيران/يونيو 2013. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-economic-collapse-of-syria.

[89] روزنبلات وكيلكولين، 37.

[90] المرجع نفسه.

[91] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2020. الضعف الاجتماعي هنا يعني الرغبة في الحماية، كما هو موضح في المقابلات.

[92] أوبري وآخرون، 2016.

[93] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[94] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[95] جاك بوشامب، "تقرير جديد مروع يكشف عن الاستراتيجية الكامنة وراء وحشية تنظيم الدولة الإسلامية"، فوكس، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.vox.com/2014/11/17/7220347/isis-syria-violence.

[96] كاثي أوتين، "عبيد تنظيم الدولة الإسلامية: المسيرة الطويلة للنساء اليزيديات"، الغارديان، 25 تموز/يوليو 2017. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.theguardian.com/world/2017/jul/25/slaves-of-isis-the-long-walk-of-the-yazidi-women.

[97] شرطة الأخلاق التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، والتي تتألف من رجال ونساء.

[98] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[99] المرجع نفسه.

[100] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[101] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الثاني/يناير 2020.

[102] المرجع نفسه.

[103] مقابلات أجرتها المؤلفة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2019، كانون الثاني/يناير 2020.

[104] المرجع نفسه.

[105] المرجع نفسه.

[106] المرجع نفسه.

[107] تقرير عن الحالة صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الجمهورية العربية السورية: شمال شرق سوريا: مخيم الهول"، 26 تموز/يوليو 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-north-east-syria-al-hol-camp-26-july-2020.

[108] مقابلات أجرتها المؤلفة، كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020.

[109] لويزا لوفلوك، "منطقة يقودها الأكراد تتعهد بإطلاق سراح سوريين من معسكر اعتقال لأسر تنظيم الدول الإسلامية"، واشنطن بوست، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.washingtonpost.com/world/kurdish-led-zone-vows-to-release-syrians-from-detention-camp-for-isis-families/2020/10/05/d30aaa0e-06f3-11eb-8719-0df159d14794_story.html.

[110] أنظر دراسة نظام الحوكمة المحلي في الميهي، آسيا وحايد حايد، نماذج الحوكمة المحلية في سوريا: دراسة مرجعية، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا. بيروت: الأمم المتحدة-الإسكوا، 2020.

[111] مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون ثاني/يناير 2020.

[112] إليزابيث تسوركوف وعصام الحسن، "الصراع الكردي-العربي على النفوذ في شمال شرق سورية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 24 تموز/يوليو 2019. يمكن الاطلاع عليه في عبر الرابط: https://carnegieendowment.org/sada/79544.

[113] المرجع نفسه.

[114] إشارة إلى الزعيم الكردي لحزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، المحتجز حالياً في تركيا.

[115] ما قاله الباحث السوري للمؤلف لدى عودتهما من رحلة إلى شمال شرق سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2019 مشيراً إلى تنظيم داعش بلفظ الدولة. ويعتبر لفظ الدولة بشكل عام طريقة تتسم بالاحترام للإشارة إلى تنظيم داعش وكثيراً ما يتم استخدامها من قبل المؤيدين للتنظيم؛ كنساء تنظيم الدولة الإسلامية الأجنبيات المحتجزات في مخيم الهول، على سبيل المثال، على عكس لفظ "داعش" المهين للإشارة إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

[116] منظمة العفو الدولية: "سوريا: "'لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه'": النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا،" 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/2503/2015/ar/.

[117] لمزيد من المعلومات حول أوجه القصور والتحديات التي تواجه المساعدة المقدمة من أجل تحقيق الاستقرار في سوريا، أنظر فرانسيس ز. براون، "معضلات المساعدة المقدمة من أجل تحقيق الاستقرار: حالة سوريا"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2018. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://carnegieendowment.org/files/WP_Brown_Syria_formatted_Corrected_Footers_FINAL_WEB_10252018.pdf.

[118] مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول سابق في حكومة الولايات المتحدة كان مقره تركيا، كانون الثاني/يناير 2020.

[119] الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، "سوريا". يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: http://www.bmz.de/en/countries_regions/naher_osten_mittelmeer/syrien/index.html.

[120] مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول سابق في حكومة الولايات المتحدة كان مقره تركيا، كانون الثاني/يناير 2020.

[121] المرجع نفسه.

[122] جوزي إنسور، "الأكراد يراقبون منازلهم تحترق من بعيد في ظل بروز معالم 'التطهير العرقي'، التلغراف، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.telegraph.co.uk/news/2019/11/17/kurds-watch-homes-burn-afar-picture-ethnic-cleansing-emerges/.

[123] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 190، " التعامل مع مرحلة جديدة خطرة في شمال شرق سوريا"، 5 أيلول/سبتمبر 2018. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/190-prospects-deal-stabilise-syrias-north-east.

[124] أطباء بلا حدود، "الآثار الممتدة لتفشي وباء كوفيد-19 في شمال شرق سوريا على خدمات الرعاية الصحية وعواقبها الوخيمة"، آب/أغسطس 27، 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.msf.org/covid-19-has-devastating-knock-effect-northeast-syria.

[125] المصدر نفسه، ملحوظة: من شبه المؤكد أن هذا الرقم قد ارتفع أكثر بكثير حتى وقت طباعة هذا التقرير.

[126] جيف سيلدين، "شمال شرق سوريا يعلن عن الوفاة الأولى بفيروس كورونا ويستعد لانتشار الوباء"، فويس أوف أمريكا، 17 نيسان/أبريل 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.voanews.com/covid-19-pandemic/northeast-syria-reports-first-confirmed-coronavirus-death-braces-outbreak.

[127] كولم لينش، "إذعاناً لروسيا، الأمم المتحدة توقف تمويل الإغاثة من الوباء في شمال شرق سوريا"، فورين بوليسي، 13 أيار/مايو 2020. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/05/13/coronavirus-pandemic-syria-russia-united-nations-relief-agencies/.

[128] "إعلان عمّان حول الشباب والسلام والأمن"، المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن، 22 أب/أغسطس 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.youth4peace.info/node/49.